صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الرابعة / العدد الأول وعشرون أول / ٢٠١٧

دير الزور.. المدينة المهمشة تصبح بؤرة صراعات القوى العظمى

سلمية.. تعايش في زمن الحرب

إعادة إعمار سوريا..(طبخة) سياسيّة روسيّة

عدسة: أنس الخولي

الفهرس

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email: info@suwar-magazine.org

Facebook: suwar-magazine

website: www.suwar-magazine.org

ملف ..... ص ٤

دير الزور.. المدينة المهمشة تصبح بؤرة صراعات القوى العظمى

- دير الزور.. «الحرب على الإرهاب» تدمر ما تبقى من المدينة المهمشة
- الصراع الروسي الأمريكي في دير الزور.. فوضى سباق اللحظات الأخيرة
- أهالي دير الزور من أهوال القصف إلى جحيم النزوح

رأي ..... ص ١١

- تفكك المجتمع أم تفكك السلطة
- غياب «الدولة» وتوالد الزعامات
- في أنواع الجهل

حوار ..... ص ١٦

مجلّة صُوَر تحاور السياسيّ السوريّ المعارض رياض درار

إيقاع العدسة ..... ص ٢٠

تحقيق ..... ص ٢٢

- الصيدليات المخالفة في إدلب... استخفاف بحياة الناس لتحقيق مكاسب مادية
- سلمية.. تعايش في زمن الحرب

تقرير ..... ص ٢٨

إدلب والتفاهم الروسي التركي.. ماذا يقول أبناء المحافظة؟

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٠

جرائم الشرف، الظلم المستمر

اقتصادية ..... ص ٣٢

إعادة إعمار سوريا..(طبخة) سياسيّة روسيّة

ثقافة ..... ص ٣٨

آكيتيا.. قصة الأرض والهوية

سينما ..... ص ٤٠

فيلم عطش.. رمز صوريّ لعزلة وطن

الديك ..... ص ٤٢

ذاك القلب.. صاحب السعادة الحزين

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

المأساة السورية وأسئلة ما بعد «الانتصار» على داعش

دخلت الأزمة السورية، مع «تحرير» الرقة وتقدم مسيرة المعارك في دير الزور، مرحلة جديدة. فتنظيم الدولة الإرهابي أصبح على وشك خسارة كل الأراضي التي سيطر عليها ضمن الحدود السورية. ما يجعل الحرب السورية عملياً في مرحلة «ما بعد داعش»، وهي المرحلة التي كانت جميع القوى الدولية فيها قادرة على الاتفاق، شكلياً على الأقل، على تجميع قواها وتنظيم ضرباتها ضد العدو المشترك، أي الإرهاب الداعشي.

إلا أن تحطيم داعش لا يعني على الإطلاق أن سوريا قد أقتربت من تحقيق الحل السياسي السلمي الذي يتوق له السوريون منذ سنوات. ولا يعني كذلك بالتأكيد أن الوضع في البلاد بات ورديا. فالمشاكل التي يطرحها التخلص من تنظيم الدولة لا تقل صعوبة وحدّة عن المشاكل التي سببها وجوده.

على الصعيد الإنساني كان ضريبة «الحرب على الإرهاب» فادحة، عانى المدنيون من جرّائها ويلات الموت والخراب والتشرد واللجوء، ما يكشف استهتار «التحالف الدولي» ضد داعش بحياة المدنيين السوريين في سبيل تحقيق غاياته. الدمار الذي عرفته مدينتا الرقة ودير الزور سيترك ندوباً لا تنسى في ذاكرة من عاصروا المأساة والأجيال القادمة.

كما أن تصرفات القوى «المنتصرة» في الأراضي المُستعادة من داعش، خاصة ممارسات «قوات سوريا الديموقراطية» في مدينة الرقة، حيث قام بعض المقاتلين برفع الأعلام والرموز الكردية، قد يوقع المنطقة بتوتر إثني عنيف، سيكون له عواقب وخيمة على المدى المتوسط والبعيد.

تُسقط القوى العظمى والإقليمية من حسبانها أن الحرب على الفكر المتطرف ليست حربا عسكرية فقط، بل هي حرب ثقافية وفكرية واجتماعية بالدرجة الأولى. لدينا اليوم جيل كامل تربى في المدارس الداعشية، وتم غسل دماغه بالأفكار الظلامية. التصدي لهذا الواقع يحتاج لمشروع إعادة إعمار متكامل على كل الصعد: العمرانية والتعليمية والثقافية. وتمكين المجتمع من لملمة جراحه والنهوض من جديد، وتوفير سبل الحياة الكريمة له. وذلك لن يكون إلا تحت ظل مشروع دولي متكامل شبيه بمشروع «مارشال» الذي أعاد بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ما وقاها من التطرف والتخلف والانهيار. للاسف لا توجد حتى الآن نية دولية لإعداد مشروع مماثل لسوريا، رغم الأهمية الملحة لذلك وتأثير الوضع السوري على العالم بأسره.

أخيراً، وعلى مستوى التداعيات السياسية المباشرة، فإن غياب الهدف التي تتحد القوى الدولية والاقليمية على مواجهته قد يؤدي إلى مرحلة جديدة أكثر قسوة من الحرب، تشهد فيها الساحة السورية «حرب الجميع ضد الجميع»، مالم تتوفر إرادة دولية واضحة بإنهاء المأساة السورية وايقاف الحرب العبثية.

«الانتصار على داعش» يطرح الكثير من الأسئلة والتحديات، وينذر بكوارث عديدة، فهل سيكون العالم على مستوى المسؤولية؟ سؤال ستبين الأيام القادمة أجوبته الصعبة.

دير الزور
المدينة المهمشة تصبح بؤرة صراعات القوى العظمى

دير الزور..
«الحرب على الإرهاب» تدمر ما تبقى من المدينة المهمشة
أحمد العلي

الصراع الروسي الأمريكي في دير الزور
فوضى سباق اللحظات الأخيرة

كمال السروجي

أهالي دير الزور من أهوال القصف إلى جحيم النزوح

جورج.ك ميالة

دير الزور..
«الحرب على الإرهاب» تدمر ما تبقى من المدينة المهمشة

أحمد العلي

تشير اللقى الأثرية المكتشفة حديثاً أن تاريخ مدينة دير الزور يعود لحوالي عشرة آلاف عام قبل الميلاد، وأنها حاضرة مأهولة بالسكان منذ الألف التاسع قبل الميلاد.

تتالت الحضارات على المدينة فشهدت أيام الآشوريين والأكاديين والرومان وغيرهم، ومرّ عليها الحكم الإسلامي، ثم خضعت مثل بقية أجزاء سوريا للسلطنة العثمانية لأربعة قرون، وبعد اتفاقيات سايكس بيكو صارت مدينة مهمشة، معظم اقتصادها يعتمد على الزراعة وتربية المواشي، بسبب مجاورتها لنهر الفرات.

تعتبر دير الزور من أهم المدن المنتجة للقطن في سوريا التي كانت تحتل المركز الثاني عالمياً في الإنتاج قبل عام ٢٠١١، إلى جانب ذلك تشتهر بزراعة القمح والشعير والشمندر السكري، إضافة لزراعة الأشجار المثمرة والخضار، كما تعتبر من أهم المدن المنتجة للثروة الحيوانية كالأبقار والأغنام، إضافة للثروة السمكية التي تُربى في نهر الفرات.

تبلغ مساحة محافظة دير الزور، وهي ثاني المحافظات السورية مساحة، ٣٣ ألف كيلو متر مربع. وتتمتع بأهمية استراتيجية، جعلها تتربع على رأس قائمة المدن السورية أهمية، بسبب وجود حقول النفط والغاز المكتشفة منذ ثمانينيات القرن الفائت. التي يتمركز أهمها على الجانب الشرقي (الشمالي) من نهر الفرات، في المنطقة التي يُطلق عليها محلياً تسمية «الجزيرة»، إضافة لوجود محطات ضخ وتجميع النفط القادم من الحسكة والرقة.

ورغم كون دير الزور أغنى المحافظات السورية، إلا أنها لم تنل في عهد نظام حافظ الأسد سوى التهميش والإفقار. فعلى الرغم من نسبة التعليم المرتفعة، قام النظام عمداً بجلب موظفين من المحافظات الأخرى لإدارة قطاع النفط، بدلاً من تأهيل أبنائها، وتطوير قاعدة صناعية مرافقة لإنتاج النفط وتكريره، ما اضُطر الكثيرين من شبابها للهجرة خارج البلد بحثاً عن مصادر العيش الكريم. كما عانى أبناؤها في ثمانينيات القرن الماضي من حملات اعتقالات وتصفية كبيرة بحجة الانتماء لحركة الإخوان المسلمين وحزب البعث العراقي والتيارات الشيوعية والقومية العربية المناهضة للنظام.

بعد انطلاق الثورة السورية انضمت المحافظة للحراك السلمي، لتشهد شوارعها مظاهرات فاقت في أعدادها المئتين وخمسين ألف متظاهر. ومع تحول الثورة السورية للتسلح، انتسب الكثير من أبنائها لفصائل الجيش الحر، وتعرض الآلاف من أبنائها للاعتقال والتغييب القسري في سجون النظام، وهدمت أجزاء كبيرة من المدينة وأريافها، وقتل الآلاف على يد طيران النظام.

ومع ظهور تنظيم داعش وتوسعه وسيطرته على غالبية المحافظة، وسعيه للتحكم بنفط المنطقة، العصب الرئيسي لاقتصاده، بدأ «التحالف الدولي للحرب على الإرهاب» باستهدافه، ليكون القضاء عليه في دير الزور الهدف الثاني للتحالف بعد السيطرة على الرقة.

تشهد دير الزور هذه الأيام معارك لم تشهدها مدن أخرى سوى حلب، مع فارق أكبر، يتمثل باجتماع العالم في قصفها، من النظام السوري وحليفه الروسي، مروراً بالتحالف الدولي، وصولاً للميليشيات المحلية والأجنبية المساندة للقصف من الأرض.

في هذه الحرب المجنونة، مهما كانت هوية المنتصر فيها، الخاسر الوحيد هو المدني السوري، الذي تم اقتلاعه من أرضه، وتدمير أساسيات حياته. في دير الزور اليوم لن تجد إلا مدناً وقرى أُفرغت من سكانها. ومئات الهكتارات من الأراضي القاحلة التي كانت يوماً ما حقولاً خضراء.

«صور» تفتح ملف محافظة دير الزور والأهمية الاستراتيجية لها، وطبيعة الصراع والقوى المتداخلة فيه، وتستطلع أحوال النازحين وما يتعرضون لهم من انتهاكات لحقوق الإنسان.

الصراع الروسي الأمريكي في دير الزور

فوضى سباق اللحظات الأخيرة

كمال السروجي

وصل الصراع الدولي على دير الزور في الأسابيع القليلة الماضية لمراحل متطورة، احتدم فيها سباق السيطرة على المدينة وطرد تنظيم داعش منها، بمشاركة أطراف دولية عديدة.

وتبدو التفاهمات الأمريكية الروسية حول سوريا شديدة الهشاشة في دير الزور، حيث يتصاعد الصراع بين القوتين العظميتين، وكأن الزمن يعود لأيام الحرب الباردة والصراع السوفيتي الأمريكي.

تهافت التخطيط الأمريكي

ظهر التخبط الأمريكي واضحاً في دير الزور خلال الشهور الثلاثة الماضية: في البداية دعمت الولايات المتحدة عن طريق الحكومة الأردنية فصائل الجيش الحر، ممثلة بقوات أسود الشرقية، وقوات «الشهيد أحمد العبدو» في البادية السورية، كمقدمة لدخول فصائل عربية في معارك السيطرة على المحافظة. لكن سرعان ما غيرت خطتها وسحبت غطاءها عن عن هذه الفصائل، لدرجة أنها هددت بقصفها في حال واصلت تقدمها ولم تنسحب للحدود السورية الأردنية.

خلال ذلك استمر الأمريكيون بتقديم الدعم المباشر لقوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية (قسد)، بتغطية جوية من طيران التحالف الدولي. الأمر الذي يطرح تساؤلات كبيرة عن غاية أمريكا من دعم هذه القوى في منطقة لا توجد فيها أي تجمعات سكانية كردية، وعدم دعمها لفصائل أغلبية أفرادها من أبناء المحافظة.

يقول الناشط عمران الديري لمجلة صور: «الهدف الأساسي من الخطة الأمريكية هو زيادة تفتيت المجتمع السوري، وتغذية الصراع الكردي العربي، الأمر الذي يساهم في ضرب وحدة البلاد، وتسهيل السيطرة عليها، وتطبيق أي خطة جديدة تُفرض عليها».

من جانب آخر بدأ النظام السوري، مدعوماً من روسيا، بتحقيق حلمه الكبير بالدخول شريكاً في محاربة داعش، وهو الحلم الذي طالما سعى إليه، رغم تصلب الموقف الأمريكي والتصريحات الإعلامية الغربية الرافضة لذلك.

الحلم الإيراني وإخلاء دير الزور

تبذل إيران جهوداً حثيثة للمشاركة في رسم مستقبل شرقي سوريا، كنقطة بداية لإقامة نقاط عسكرية، تتمكن من خلالها من فرض نفوذها على أجزاء من الحدود العراقية، لقطع التواصل بين أطراف المنطقة ذات

الأغلبية السنية الممتدة على الحدود العراقية السورية، وإضعاف الروابط القوية بين سكانها المنتمين لعشائر متوزعة تاريخياً بين البلدين، والسماح بدخول ميليشيات الحشد الشعبي والتيارات المناصرة لها بشكل أكبر لسوريا، بهدف إحكام سيطرتها على البلاد، وتحقيق هدفها التاريخي بالوصول إلى البحر المتوسط.

لكن قصف القوات الأمريكية، المتمركزة في معبر التنف الحدودي بين سوريا والأردن والعراق، للقوات الإيرانية المتجهة نحو دير الزور، كان رسالة واضحة للأيرانيين بأن الولايات المتحدة لن تسمح لهم بالحصول على هذا النفوذ على الحدود السورية العراقية.

هكذا يبدو السباق الدائر بين الروس والأمريكان في دير الزور، كمنافسة الدقائق الأخيرة، فمن يكسب المساحات الجغرافية الأوسع، بربح نقاطاً سياسية أكثر، تعطيه ميزة على أي طاولة مفاوضات حقيقية لإنهاء الحرب الدائرة في سوريا.

وبالتوازي مع كل ما يجري، يجمع محللون متابعون للشأن الدائر في شرق سوريا، أن الهجمات الشرسة على المدنيين، التي تشنها جميع الأطراف المتنازعة، تهدف لإخلاء المنطقة سكانياً، ليتم السيطرة على مقدراتها النفطية بشكل أسهل، فهي قد تشكل المورد الأساسي لاقتصاد أي مجموعة مدعومة من الروس أو الأمريكان، ما سيقلل من التكاليف الباهظة التي يقدمانها لحلفائهم: قوات سوريا الديمقراطية بالنسبة للأمريكيين، والنظام وميليشياته بالنسبة للروس.

يقول الناشط الإعلامي صهيب الجابر لصور: «الخاسر الأكبر هم السوريون عرباً وكرداً أو مهما كان انتماؤهم، دمار دير الزور وثرواتها وتهجير شعبها، هو خسارة لسوريا كلها ولأي مشروع وطني سوري حقيقي».

هل يفلح الضغط الإعلامي؟

مع نهاية شهر أيلول الماضي، أعلنت الحكومة الروسية عن مقتل رئيس مجموعة المستشارين العسكريين الروس بسوريا، وأعلى رتبة عسكرية فيها، الفريق فاليري أسابوف، بقذائف هاون أطلقها تنظيم داعش على أحد مراكز القيادة التابعة لقوات النظام السوري.

ونقلت مصادر روسية أن الفريق قتل نتيجة عملية مخابراتية، عن طريق إعطاء جهة ما مقاتلي داعش احداثيات وتوقيت تواجده في المقر.

> يبدو السباق الدائر بين الروس والأمريكان في دير الزور، كمنافسة الدقائق الأخيرة، فمن يكسب المساحات الجغرافية الأوسع، بربح نقاطاً سياسية أكثر، تعطيه ميزة على أي طاولة مفاوضات حقيقية لإنهاء الحرب الدائرة في سوريا

أثارت هذه الحادثة جدلاً إعلامياً واسعاً في روسيا، أعاد الكثيرين للتساؤل عن أسباب وجدوى التواجد في سوريا، وحجم التكلفة المقدمة، وسط تضليل الحكومة الروسية، التي تزعم أمام الرأي العام الروسي أن مشاركتها تقتصر على سلاح الجو، الذي طالما تغنت به مند حرب أفغانستان. ولكن الوقائع تشير أن هناك مشاركة برية روسية واسعة، سقط خلالها العديد من الضباط أثناء المعارك، إضافة لجرح عدد من الصحفيين المرافقين لهم.

ويشكك الكثيرون في إمكانية تحقيق نتائج جراء الضغط الشعبي على الحكومة الروسية، يثنيها عن المشاركة في الصراع السوري.

يقول العقيد المنشق أبو إبراهيم، الذي كان مقيما في روسيا فيما مضى: «روسيا لا تشبه دول الغربية، التي ينجح فيها عادةً المجتمع المدني بالضغط على الحكومات للانسحاب في الحروب، كحربي فيتنام والعراق».

ويتابع: «روسيا دولة تحكمها أجهزة المخابرات، ومن خلفها المافيات، وبالتالي تستطيع إخماد أي صوت قد يرتفع في وجه تحقيق مصالح هذه الجهات. والدليل على كلامي أن الروس قد أعلنوا عن مقتل حوالي ٤٠ عسكرياً من رتب مختلفة، لكن مصادر غربية وسورية محلية تؤكد أن الأرقام بالمئات، وأنهم من نخبة القوات الروسية».

في حين يرى آخرون أن على الجهات المعارضة السورية كشف الأرقام الحقيقية للقتلى الروس وتوثيقها وتقديمها للرأي العام الروسي، الأمر الذي يسهم مع مرور الأيام بتشكيل قاعدة شعبية مضادة للتدخل العسكري الروسي. في ضوء استطلاعات رأي تشير إلى تدني الرغبة الشعبية الروسية بالمشاركة في العمليات العسكرية في سوريا. آخرها صارعن مركز «ليفادا»، أظهر أن حوالي ٣٠ بالمئة من المشمولين بالاستطلاع يؤيدون استمرار التدخل العسكري، فيما ذهب ٤٩ منهم لمعارضته.

وسط هذه الصورة المشوشة تبدو دير الزور رهينة لحسابات أكبر منها، في حين خرجت الوقائع السياسية والعسكرية عن سيطرة كل الأطراف السورية، في السلطة والمعارضة.

أهالي دير الزور من أهوال القصف إلى جحيم النزوح

جورج.ك.ميالة

تتعرض محافظة دير الزور منذ أكثر من شهرين لحملة عسكرية ممنهجة بحجة القضاء على تنظيم داعش، وذلك بمشاركة قوات عسكرية تابعة للنظام وميليشيات الشبيحة القادمة من العراق وأفغانستان وإيران، تحت غطاء جوي روسي سوري مشترك، إضافة لقوات سوريا الديمقراطية ذات الغالبية الكردية (قسد)، المدعومة من طيران التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
وسجل «معهد العدالة من أجل الحياة» خلال شهر أيلول، ما يزيد عن ٤٠٠ غارة جوية من طيران النظام وحليفه الروسي، وأكثر من مئة غارة جوية من طيران التحالف الدولي، استهدفت في غالبيتها تجمعاتٍ للمدنيين. كما وثق المعهد في الفترة الممتدة بين ١٤-١٩ أيلول الماضي مقتل ٦٩ مدنياً، بينهم أطفال ونساء، علي يد طيران التحالف الدولي والطيران الروسي والسوري، فضلاً عن مئات الجرحى.

رحلة الشقاء

الواقع المأساوي الذي تعيشه أرياف المحافظة دفعت عشرات الآلاف للهروب من مناطق سكنهم نحو أماكن سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، في رحلة محفوفة بالمصاعب لا تقل خطورتها عن الحياة في ظل قصف الطيران.

تبدأ رحلة النزوح من الأرياف كالميادين والبوكمال والموحسن بالتعاقد مع مهربين يدفع الفارون لهم مبالغ مالية كبيرة، من أجل عبور طرق فرعية بعيدة عن خطوط الاشتباك مع داعش، حتى يتم الوصول للضفة الشرقية لنهر الفرات، ليستقلوا من هناك مراكب نهرية صنعت حديثاً من معادن تالفة، بعد أن قام الطيران الحربي بتدمير الجسور الواصلة بين ضفتي النهر.

لم يترك طيران النظام المدنيين حتى في رحلة عبورهم النهرية، ويستهدف يومياً هذه المعابر المائية بعشرات الغارات، ما أدى لمقتل عائلات بأكملها، امتزجت دمائها بمياه النهر الذي طالما عاشت بالقرب منه.

وبعد الوصول للضفة الأخرى، تبدأ مرحلة أخرى من السير في طرق وعرة مزروعة بالألغام، تركها تنظيم داعش بعد انسحابه.

غالباً ما يترك المهربون النازحين في منطقة تبعد حوالي ٥-٨ كم عن أول حاجز لقوات قسد، ما يجعل الأخيرين مضطرين لعبور هذه المسافة سيراً على الأقدام. وعند الوصول إلى الحاجز يبدأ التفتيش بشكل عشوائي، مع غياب أي أجهزة لكشف المعادن والمتفجرات. ثم تصل سيارات «قسد» لنقل النازحين لمكان آخر، ليُنقلوا بعد ذلك لمنطقة الشدادة التي تبعد حوالي ٧٠ كم، وبعد الوصول لمنطقة مخيم السد، يطلب عناصر قسد من النازحين جمع مبلغ ٢٨ ألف ليرة للسائق، رغم وعودهم أن المواصلات مجانية.

في بداية وصول النازحين للمخيم يقفون في طوابير طويلة لتسجيل أسمائهم، وتسليم أوراقهم الثبوتية للإدارة.

يقول أبو خالد (٤٣ عاماً من الموحسن): «ما هو مبرر تسليم جميع أوراقنا الثبوتية، إن كان بيننا مطلوبون بتهمة الانتماء لداعش، فهم يُسلجون الأسماء، ويستطيعون ملاحقتهم دون أخذ الأوراق الشخصية. المخيم أشبه بالمعتقلات، تدخل إليه ولا تستطيع الخروج منه، فجميع وثائقك الرسمية بحوزتهم».

بعد ذلك يتم استلام الخيمة، وتبدأ رحلة جديدة لاستلام الفرش والأغطية، وسلة غذائية بسيطة، يقف لأجلها النازحون في طوابير مؤلفة من مئات الأشخاص، بتنظيم من قوات الأسايش التابعة لقسد.

يقول مصطفى الزعبي (أحد سكان المخيم السابقين): «أثناء وقوفنا في هذه الطوابير تعرضنا لمختلف أنواع الإهانات والشتائم، وصلت أحياناً للضرب باستخدام أعقاب بنادق الكلاشنكوف والركل بالأقدام».

يخضع المخيم لإدارة قوات سوريا الديمقراطية وأجهزتها الأمنية، ويديره بشكل مباشر ضباط وعناصر منهما، وتقوم الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمات دولية أخرى بتأمين المستلزمات الأساسية من الخيام والفرش والأغطية والمواد الغذائية، التي تصل عن طريق البر للمنطقة أو تنقل جواً لمطار القامشلي بإشراف قوات النظام والضباط الروس المتواجدين في المطار.

الوضع الصحي

يتواجد في المخيم كوادر طبية تابعة للهلال الأحمر العربي السوري، وكوادر سورية متعاقدة مع منظمة أطباء بلا حدود، يداومون يومياً حتى الساعة الرابعة بعد الظهر، وبعدها تنعدم الفرق الإسعافية، ويُحظر الخروج من المخيم بشكل قانوني في الحالات الإسعافية، ويضطر السكان لدفع رشاوي للحرس من أجل الخروج، أو الهروب بشكل غير قانوني لإسعاف المرضى نحو المشافي القريبة.

وتغيب المرافق الصحية الأساسية عن المخيم، فلا توجد حمامات، والمياه الصالحة للشرب قليلة جداً، والنظافة سيئة جداً، مع غياب من يقوم بترحيل القمامة.

يقول مصطفى الزعبي لصور: «من يريد قضاء حاجته يجب أن يسير حوالي ٣ كم، أو يقضيها في العراء، إدارة المخيم تؤمن بعض المياه، ولكنها لا تسد ١٠ بالمئة من حاجة المخيم اليومية، فهذا المخيم يحوي على ما يزيد عن ٤ آلالاف خيمة، فيها أكثر من ٢٠ ألف إنسان، ومن يريد الاستحمام عليه أن يستحم في خيمته، أو في داخل البحيرة المجاورة للمنطقة، والتي تشبه المستنقعات الملوثة».

أما أبو نجيم فيقول للمجلة: «وجود الفرق الطبية مثل عدمها، لا تقدم الرعاية الكافية، ولا يوجد هناك أجهزة تصوير شعاعي أو أدوات حديثة، من يمرض في المخيم عليه أن يموت بدلاً من البحث عن مشفى أو طبيب».

ويتابع: «منذ عدة أيام أصيب طفل بلدغة عقرب في قدمه، ولم يجد أحداً لإسعافه. قام أحد أقاربه باستخدام آلة حادة بفتح مكان اللدغة لإخراج السم منه وإنقاذ حياته، الأمر الذي ترك وزمة مكان الجراحة. كذلك وصلت في إحدى الليالي سيدة حامل في الشهر السابع، ومن شدة تعب الرحلة، ظلت تنزف حتى توفي الجنين».

أما أم محمد من منطقة الميادين فتقول: «نتيجة غياب النظافة في المخيم ينتشر القمل بكثرة، وكذلك الجرب والأمراض المعوية، عداك عن أمراض البرد. وسجلت عدة محاولة انتحار بين النساء»

وتضيف: «إن احتجت علبة دواء لمعالجة الصداع عليك بالطلب من مسؤولي المخيم بشكل سري. إن كان ثمنه مئة ليرة في الصيدلية، يأخذون منا ألف ليرة ليصل بعدة يومين من طلبه».

الخروج من المخيم

من يريد الخروج من المخيم لديه ثلاثة خيارات، الأولى أن يسجل طلب خروج صحي باتجاه المشافي، وفي غالبية الحالات لا يُوافق عليه دون وجود مبررات حقيقية، أو وجود كفيل يحمل نفس الكنية والخانة، يقوم بإجراء معاملة لدى السلطات المعنية التابعة لقسد، يدفع فيها مبالغ تتراوح بين ٥٠-١٠٠ ألف ليرة كرشاوي. الخيار الثالث، وهو الغالب، أن يتم الاتفاق مع السماسرة الجوالين ضمن المخيم، التابعين لقيادته.

يقول مصطفى الزعبي لمجلة صور: «خرجت بعد أن دفعت مبلغ ٢٠٠ ألف عن الشخص الواحد، بواسطة سيارة عسكرية تابعة لهم تم نقلنا بها لبيت في قرية عجاجة، هناك تنسيق بين المهربين وأصحاب البيوت التي سوف نبيت بها، والتي تصل أجرة الليلة الواحدة فيها لـ ٢٥ ألف ليرة سورية».

ويواصل الزعبي: «للحصول على أوراقك الشخصية قبل الخروج من المخيم عليك دفع مبلغ مئة دولار لأحد عناصر قسد المتواجدين ضمن المخيم».

بعد ذلك ينتقل النازحون نحو محافظة الرقة مروراً بمخيم عين العيسى، فمناطق منبج والباب، ليستقر قسم منهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات درع الفرات.

أما الراغبين بالخروج لتركيا بطرق غير شرعية، يتوجهون نحو منطقة إعزاز، ثم عليهم المرور بحواجز تابعة للإدارة الذاتية الكردية، التي يفرض كل حاجز منها إتاوة لقاء المرور من منطقته. حتى الوصول لقرى وبلدات إدلب، لتبدأ رحلة البحث من جديد عن مهربين للوصول إلى الأراضي التركية.

مأساة الأطفال

يعاني الأطفال الفارون من مناطق سيطرة تنظيم داعش، من صدمات نفسية متعددة، جراء مشاهداتهم للقصف العنيف من طيران التحالف الـدولي، والـذي يفوق عنفه قصف طـيران النظام، بسبب كثافته واستخدامه أسلحة هي الأحدث في العالم.

وعن أبرز الأمراض النفسية تقول ديمة، وهي معلمة في ريف حلب

> لم يترك طيران النظام المدنيّين حتى في رحلة عبورهم النهرية، ويستهدف يومياً هذه المعابر المائية بعشرات الغارات، ما أدّى لمقتل عائلات بأكملها، امتزجت دماؤها بمياه النهر الذي طالما عاشت بالقرب منه

الشمالي: "أكثر الأمراض انتشاراً هي العنف الزائد، وحالات الرهاب وتراجع مستوى التركيز، والصدمات الناتجة عن فقدان أحد الأبوين».

وتضيف: «الأطفال الواصلون من مناطق داعش، يبدون ردات فعل أكثر عنفاً من غيرهم، نتيجة هول ما رأوه، تظهر عند الذكور أكثر من الاناث، نتيجة محاولة التنظيم نشر ثقافة الجهاد في المجتمع، على خلاف الإناث اللواتي يعمل التنظيم على بقائهن في البيت».

وتتابع ديمة: «ينعكس هذا في رسوم الأطفال، الذين يصورون الدماء ويرسمون الطائرات التي تستهدفهم، بعضهم رسم أعلام أمريكا وفرنسا وألمانيا على الطائرات، الأمر الذي يظهر مدى اهتمامهم بالدول التي تقصف مناطقهم، في حين يجهل الكثير من المهتمين أسماء الدول الداخلة في التحالف الدولي ضد داعش. يحاول الأطفال عرض قوتهم ومهاراتهم البدنية، كما يستخدمون الأسلحة الخشبية كسيوف وسكاكين في ألعابهم، أي ما كان يستخدمه عناصر داعش في أحكامهم ضد المدنيين. في حين تبدو لدى البنات مظاهر الهلع أثناء سماع إطلاق الرصاص والقصف، ويحاولن اثبات أنفسهن من خلال الألعاب المنزلية والدراسة، وبواسطة المظاهر الشكلية والسلوكية».

بالتزامن مع الأحداث الجارية، أطلق ناشطون حملة إعلامية باسم «هولوكوست دير الـزور» بهدف تسليط الضوء على المجازر التي تشهدها المدينة على أيدي القوى المتصارعة.

وأرسلت منظمات حقوقية معنية رسالة مستعجلة للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس تطالبه بـضرورة الضغط على الجهات المتصارعة من أجل تحييد المدنيين عن دائرة الصراع الدولية الدائرة في المحافظة.

تفكك المجتمع أم تفكك السلطة

جاد الكريم الجباعي

نفترض، في هذه المقاربة، أن تشظي السلطة هو السبب المباشر في تفكك المجتمع، سواء في ذلك المجتمع الصغير / المجتمعات الصغيرة، أو المجتمع الكلي. وهذا لا يقتصر على السلطة السياسية (العامة) وحدها، بل يتعداها إلى جميع أنواع السلطة وأنماطها. إذ كل سلطة تنتج مقاومة، قد تتحول، في شروط غير ديمقراطية وغير إنسانية، إلى سلطة مضادة أو مقابِلة ومعارِضة. ينطبق هذا على السلطة الأبوية والسلطة التعليمية والسلطة البطركية، والدينية منها خاصة، وعلى السلطة السياسية. فمن دون هذه المقاومة التي تنتجها السلطة لا يستقيم تفسير التمردات الصريحة والمباشرة والموارِبة وغير المباشرة، ولا تفسير النزاعات العائلية والعشائرية والانشقاقات المذهبية، وظهور الملل والنحل، ولا يستقيم تفسير الانقسامات الحزبية والنزاعات السياسية. ويمكن القول: إن أشكال ممارسة السلطة تعيِّن أشكال المقاومة والمعارضة، ومدى توازن الحياة الاجتماعية والسياسية وتماسكها.

لا تذهب هذه المقاربة المذهبَ التقليديَّ الذي يقسم المجتمع والعالم قسمين: حاكمين ومحكومين ومحكومات وظالمين ومظلومين ومظلومات، أو فاعلين وفاعلات ومنفعلين ومنفعلات، بل تفترض أن كل علاقة اجتماعية تولد سلطة، تتحدد هذه السلطة بمدى توازن العلاقة وتكافؤ طرفيها أو أطرافها. فالعلاقة المتوازنة بين زوجين متكافئين، على سبيل المثال، تنتج في الأسرة النووية، سلطة تنظيمية وتوجيهية، معرفية وأخلاقية، غير تلك التي تنتجها علاقة غير متوازنة بين زوجين غير متكافئين، وهكذا في جميع المستويات. فلا يمكن معرفة الحاكم معرفة موضوعية إلا من خلال محكوميه، ولا نستطيع معرفة الظالم معرفة موضوعية إلا من خلال مظلومه، أي من خلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الظالم والمظلوم، بما هي علاقة سلطة.

تستند هذه الفرضية على معطيين: وجودي (أنطولوجي) ومعرفي – أخلاقي. أولهما كون السلطة ضرورية ضرورةً تاريخية، إلى أمد غير معلوم. ولكن لا ضرورة بلا حرية. الحرية تضع الضرورة، وتعمل على تفكيكها وإعادة إنتاجها مرة تلو مرة. والثاني كون الحرية مقترنة بالمسؤولية أو لا تكون حرية مدنية. صفة المدنية هنا هي ما تنزع عن الحرية قشرتها الميتافيزيقية، وتدمجها في التجربة الإنسانية.

وكنا قد أشرنا منذ وقت غير قصير (قبل عام ٢٠١١) إلى تشظي الحقل السياسي الوطني في سوريا، نتيجة تبعيث الدولة وتبعيث سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، جزئياً أو كليا، وتبعيث الجيش والأجهزة الأمنية بوجه خاص، وهدر عموميتها وقوام وطنيتها، وإنتاج نمط جديد من السلطة يرتكز على العلاقات الاجتماعية التقليدية ويعيد إنتاجها، بعد تفكيك منظومتها الأخلاقية بعوامل التسلط والاستبداد والفساد والإفساد، تحت شعارات اشتراكية قومية فارغة من أي محتوى معرفي أو أخلاقي. فإن ضمور عمومية الدولة أو تلاشيها، ومن ثم ضمور عمومية مؤسساتها أو تلاشيها، يعني تشكل سلطات موازية، ومؤسسات موازية، تعبر عن تشقق الحياة الاجتماعية وجفاف نسغها الإنساني، فتكف الدولة، وهذه الحال، عن كونها دولة، وتكف مؤسساتها عن كونها مؤسسات عامة. وهذا مما يفضي إلى نتيجة من أخطر النتائج، التي لم نتنبه إليها باكراً، هي انقطاع الحيوات الخاصة للأفراد والجماعات عن حياتهم العامة أو النوعية، التي تجسدها الدولة أو الجمهورية. وحين يحدث هذا، وقد حدث

في سوريا باكراً، تتهتك الروابط المدنية، وما قبل المدنية أيضاً بين الأفراد والجماعات، وينزلق المجتمع شيئاً فشيئاً، إلى أسوأ ما في تاريخه، أي إلى ما سماه هوبز «حرب الكل على الكل»، و«الإنسان ذئب الإنسان»، أو إلى «حارة كل مين إيدو إلو» ومبدؤها الأخلاقي غير الناظم: «دبر راسك»، الذي يفتح أبواب الفهلوة والشطارة والانتهازية والكذب والتدليس والنفاق، باب السينيكية أو الكلبية.

نشير بوجه خاص إلى ثلاثة أنماط من السلطة السائدة في بلادنا، منذ عصور، والتي يعاد إنتاجها باطراد، في سياق إعادة إنتاج المجتمع البطركي والنظم السلطانية: السلطة الأبوية والسلطة البطركية والسلطة الكلبية، نعني سلطة المستبد «الحديث» العارية من أي قيمة اجتماعية وإنسانية. ونعتقد أن السلطة الأخيرة ما كان يمكن أن تكون كذلك، لولا تشظي السلطتين الأبوية والبطركية، من دون أن تتغير القواعد الأساسية لإنتاجهما، وهو ما يفسر حالة التذرر أو التنثر الاجتماعي، التي يمكن معاينتها بالملاحظة المباشرة، ويفسر من ثم طبيعة ما يسمى «التحولات الاجتماعية - الاقتصادية»، التي لم تفض إلى تشكل مجتمع مدني حديث، ما جعل بلادنا في برزخ بين بين، لا هي داخل الحداثة، ولا هي خارجها، تتضافر فيها مثالب الحداثة ومثالب التقليد، نعني بهذه المثالب هدر الكرامة والشرف وهدر الإنسانية. (نستعير مفهوم الهدر من مصطفى حجازي)

وإذ تلتبس مفاهيم المجتمع الأهلي، التقليدي، والمجتمع المدني، الحديث، ويلتبس من ثم مفهوم المؤسسات، ونسبتها إلى هذا أو ذاك، على نحو قطعي وتفاصلي، يؤدي إلى تشكل نظيمتين أيديولوجيتين، تقليدوية وحداثوية، متفاصلتين.. نفترض أن المجتمع الأهلي يحمل جنين المجتمع المدني، بحكم التعارضات الاجتماعية الملازمة للاجتماع

> التفكك الاجتماعي والتحلل الأخلاقي اللذين أصبحا من أبرز مظاهر الحياة في سوريا نتيجتان مؤكدتان من نتائج تفكك السلطة، وتحولها التدريجي لا إلى سلطة / سلطات توتاليتارية فقط، بل إلى سلطة عدمية ومعارضة أو مقاومة عدمية

البشري، في كل زمان ومكان، ومنجزات الفكر الإنساني والخبرة الإنسانية، على اعتبار هذه التعارضات هي محرك التاريخ الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، وعلى اعتبار أن المجتمع ليس ما هو عليه فقط، بل ما يمكن أن يكونه أيضاً، لأنه بنية ديناميكية لا تعرف السكون والثبات. ولذلك ننطلق من رؤية تواصلية للمجتمع ومؤسساته، تضع عملية التعقيد أو التركيب الاجتماعي، وقواعد إنتاج السلطة، في حسبانها. فالتحليل الاجتماعي الأكثر نجاعة وجدوى هو الذي ينطلق من البنية الاجتماعية المعقدة أو المركبة هنا والآن، ويستشف ممكناتها أو يستكشفها، ثم يعود القهقرى وصولاً إلى العناصر البسيطة، التي يمكن أن تسهم في ترجيح ممكنات على حساب ممكنات أخرى.

نقصد بالعناصر البسيطة ما يسميه ميشيل فوكو «ميكروفيزياء السلطة»، أي علاقات القوة الأولية، التي تنشأ من العلاقات التواصلية / التفاصلية المتبادلة بين الأفراد والجماعات، ونقاطها المبثوثة في الجسم الاجتماعي، من جهة، وجنيالوجيا المعرفة، أي المبادئ الأولية التي تشكل أنماط التفكير ومنظومات القيم، بالتلازم الضروري بين هذه وتلك، من الجهة المقابلة؛ إذ السلطة معرفة مموضعة، لا تتحدد بطبيعة موضوعها فقط، بل بإرادة السيطرة عليه أيضاً، بدءاً من السيطرة على الطبيعة الأولية، وعلى الطبيعة البشرية تالياً. هذه الإرادة، إرادة السيطرة أو إرادة السلطة، ولا فرق، مكنونة في المعرفة، وتنبثق منها، فتستقل عنها، لكي تعيد إنتاجها وإنتاج ذاتها فيها. العلاقة المركبة بين المعرفة والسلطة هي، من أحد وجوهها، العلاقة المركبة بين الحرية والضرورة؛ الضرورة مكنونة في الحرية وتنبثق منها، حسب نظرية الكاوس أو الفوضى، ونظرية اللاتحديد أو اللايقين، فتستقل عنها لكي تعيد إنتاجها وإنتاج ذاتها فيها مرة تلو مرة. السلطة

ضرورية، ومن إنتاج العلاقات الضرورية بين الأفراد والجماعات، ومقاومتها ضرورية بالقدر نفسه، وإلا فلا تحسن ولا تقدم. وعي ضرورة السلطة هو شرط مقاومتها، من أجل إعادة بنائها على مبادئ المساواة والحرية والعدالة، ولكي لا تفضي مقاومتها إلى الفوضى والعدمية، على نحو ما أفضت إليه في سورية.

فالتفكك الاجتماعي والتحلل الأخلاقي اللذين أصبحا من أبرز مظاهر الحياة في سوريا نتيجتان مؤكدتان من نتائج تفكك السلطة، وتحولها التدريجي لا إلى سلطة / سلطات توتاليتارية فقط، بل إلى سلطة عدمية ومعارضة أو مقاومة عدمية، يمكن أن يتحول يأسها إلى «شجاعة»، وقد تحول بالفعل في الحرب التي لا تزال مفتوحة. السلطة العدمية، كسلطة البعث، تولد قابلية العدمية لدى من تتسلط عليهم، فتتفشى العدمية في المؤسسات والتنظيمات، بدرجات متفاوتة تراوح بين اللامبالاة والكلبية، وتنمو باطراد، وتنمو معها، بسببها، التطرفات الأيديولوجية والمذهبية والإثنية والجهوية، والنزعات العنصرية، والرغبة العارمة في القضاء على الخصم الفعلي أو المتوهَّم، كدعوة بعض المثقفين صراحة إلى ضرب العمق البشري (العلوي) للسلطة، أو ضمناً، كعد «الأقليات» موالية للسلطة «العلوية» ومناصرة لها، وعد المثقفين العلمانيين، «الأقلويين» بالولادة حلفاء السلطة أو عملاءها. واهم من يظن أن سلطة السورية متماسكة، وقوية بذاتها، أو يمكن أن تكون كذلك، وقد تحول أشخاصها الوالغون في دماء الشعب إلى رؤساء عصابات، لكل منهم سلطة، كسلطة «المعلم» أو تزيد، يجمعهم فقط ما يحسبونه دفاعاً عن وجودهم واستمرار سلطتهم ومغانمهم، فمرآة السلطة هي معارضوها، مهما تكن درجة معارضتهم، ومهما تكن أشكالها. وما تسمى الجماعات الإرهابية والتكفيرية هي مرآة الجيش والمخابرات، وقد تواطؤوا موضوعياً، إن لم يكن ذاتياً، في بعض الحالات، ما يشي بأن «الأزمة السورية» مفتوحة على أزمات جديدة، نأمل ألا تكون طويلة الأمد.

يفرق الفلاسفة والعلماء بين المساواة والتكافؤ، المساواة تقتضي تشابهاً أو تجانساً تاماً بين طرفيها أو أطرافها، أمَّا والعالم هو عالم تنوع واختلاف وتفاوت، فلا مجال للحرية والعدالة إلا بالتكافؤ، والاعتراف المتبادل بتساوي البشر في الكرامة الإنسانية، وتساوي المواطنات والمواطنين في الكرامة الوطنية والجدارة والاستحقاق، والمدخل إلى ذلك هو تكافؤ المرأة والرجل، تكافؤ النساء والرجال. البشر، رجالاً ونساء، متساوون في الإنسانية فقط، وهذه لا تقبل التفاوت والتفاضل. ومواطنو دولة بعينها ومواطناتها بالطبع، متساوون ومتساويات في المواطنة والوطنية، وما تقتضيان من حريات وحقوق والتزامات، فقط، وهاتان المواطنة والوطنية لا تقبلان التفاوت والتفاضل أيضاً، وإن يكن للوطنية بعد شعوري، عاطفي أو وجداني لا يمكن قياسة، ولا يمكن الحكم فيه، إلا في حالات التقدير العام للعطاء والإبداع، أو في الحالات الجرمية، وهذه وتلك حالات فردية وأفرادية، ليست القاعدة، بل الاستثناء، الذي لا يؤكد القاعدة، بل ينفيها جزئياً أو كلياً. لذلك يبدو لنا أن المخرج الوحيد من نفق التفكك والتنثُّر هو العدالة، بما تعنيه من حرية ومساواة وتكافؤ: تكافؤ الأفراد وتكافؤ الفرص وتساوي الشروط، وهذه مقدمات ضرورية للعدالة الاجتماعية.

لعل ما تقدم يفسر تنثر «المعارضة السياسية» ومايسمى «قوى الثورة» ونزاعاتها البينية وعقم الحوارات، التي دارت ولا تزال تدور بين بعض أطرافها، وهشاشة التحالفات وظرفيتها، وتضارب رؤى التجمعات و«المنصات» ومصالحها ومرجعياتها ومصالح أفرادها.. ويلقي الضوء على انعدام الثقة المغلف بأيديولوجيات، تنم جذورها المعرفية والأخلاقية المشتركة، أو المتشابهة على زيفها وتناقضها مع ممارسات من يتبنونها، ويرفعونها إلى مصاف المقدسات.

بقي أن نقول: إن ما يسمى «قوى الثورة» (نعني الجماعات المسسلحة) لم تكن، وليست في واقع الحال سوى قوى ثورة مضادة للثورة السلمية وأهدافها، ومتمفصلة مع نواة السلطة الشمولية بألف مفصل ومفصل، ومتواطئة معها موضوعياً إن لم يكن ذاتياً، كما تقدم، وقد جرَّت ما كانت «معارضة سياسية» إلى مواقعها. وليس تعددها جميعاً سوى تعبير عياني عما نسميه تفكك السلطة، ونعتبره علة تفكك المجتمع، فإلى أن تتفسخ قواعد السلطة / السلطات القائمة، وتتغير مبادئها، سيبقى التفكك الاجتماعي قائماً، وقد يتمادى.

غياب «الدولة» وتوالد الزعامات

بشار عبود

بعد ٦ سنوات على تغريبتنا السورية، والتي وصل كم الألم وحجم المأساة إلى درجة لم نعد قادرين على استيعابها أو إحصائها، من تهجير وقتل ودمار وتذرر وتفتت شعبي لم يسبق له مثيل.

وبعد أكثر من مليوني شخص سقطوا بين قتيل وجريح في هذه المطحنة التي لم ترحم صغيراً أو كبيراً، ومعهم عشرات الملايين من النازحين والمهجرين، فإن انعدام الرؤية أو الأفق لإيقاف هذا العبث هو ما يخيم على المشهد في سوريا، لا بل إن الأدوات السورية المتحكمة بالأرض والناس تواصل المتاجرة بالدم ومستقبل البلد، تارة بحجة الدفاع عن أمن الوطن كما يدّعي النظام، وتارة بحجة إسقاط النظام وحلفائه، كما تدّعي المعارضة، فيما الشعب السوري، في كلا الجانبين، يعيش حياة هي أشبه بالجحيم.

ست سنوات ولا تزال الذهنية التي تسيطر على سوريا هي ذاتها: نظام قائم على الأمن أثبتت الأيام أنه غير قابل للتغيير، ولا يمكن أن يعترف بالآخر بوصفه شريكاً محتملاً، فضلاً عن أنه ليست لديه أية سعة صدر لأي شكل من أشكال الديمقراطية أو الحرية والتعددية السياسية أو الحزبية حتى بين مؤيديه في المناطق التي يسيطر عليها حالياً.

ومعارضة على اختلاف أشكالها، قائمة في عمقها على مزاج شعبوي ديني مكّنها من إعادة ترويض الناس وتأطيرهم ضمن تكتلات يديرها أمراء حروب لا هم لهم سوى ما يحققوه من مكاسب سلطوية ومالية، استطاعوا وبجدارة إفراغ كل محتوى أو قيمة للحرية والديمقراطية والدولة الوطنية المحايدة.

لقد كشفت أوضاع ما بعد اندلاع الثورة السورية عن هشاشة حضور مفهوم الدولة المؤسساتية بين شرائح واسعة من السوريين، فقبل الثورة شاهدنا كيف تمكّن نظام الأسد من إفشال الدولة لصالح سلطة نظامه، حيث لم يُعطَ السوريون في عهده أية فرصة لتشكيل عقدهم الاجتماعي ورؤيتهم لمفهوم الدولة والوطن إلا بما ينسجم مع رؤية الأسد وسلامة نظامه، وكذلك بعد الثورة أيضاً لم يتمكن السوريون، حتى الآن، من العمل ضمن مفهوم الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة الجامعة.

هذه الرؤية الفردانية في الإدارة، كانت تُستتبَعْ «للضرورة» بأعمال ساهمت بالتمهيد لفكرة تقسيم المجتمع على أساس الولاء والعداء وليس على أساس البناء والتطوير، أي أن العلاقة أخذت شكلاً أقل حتى من مفهوم الطائفة نفسها، لتصبح المجموعة التي يقاتل فيها العنصر هي فقط من تمثل الدولة والوطن وما عداها عدو يجب محاربته حتى لو كان من ذات المذهب.

طريقة المعالجة هذه، لم تهيئ الأرضية المناسبة لتأسيس وإنتاج هوية وطنية جامعة يتفق السوريون على محدداتها الرئيسية، كما لم تؤسس حتى لإنتاج رؤية لدولة وطنية تعبر عن الشعب السوري وتجسد هويته وتطلعاته تحت سقف الوطن المأمول، فقد اضطر السوريون، في ظل عدم وجود أي شكل من أشكال الصراع الوطني، للإنكفاء على سلطاتهم المحلية الضيقة التي تشكلت بعد الثورة، سواء في المناطق الخاضعة منها للنظام، أو تلك التي تحررت منه على أيدي فصائل عسكرية إسلاموية، ليغيب مع هؤلاء وبشكل كلّي مفهوم الدولة المجردة كمؤسسة تنبع منها وتتجمع فيها جميع السلطات وتخدم جميع المواطنين بلا استثناء وبدون أي تمييز.

لقد فشل السوريون ـ حتى الآن، بنقل مفهوم السيادة من الزعيم الأوحد المستبد، إلى الدولة الجامعة التي تدار بعقلية مؤسساتية لا فردية تكون قادرة على حماية الجميع والنهوض بالوطن معهم وبهم، والنتيجة أنه بدل أن يراكم السوريون تجربتهم الوليدة في النزعة إلى الحرية من سلطة استبدادية فردانية رسخها حافظ الأسد وابنه من بعده، تم ـ وبكل أسف، إعادة إنتاج زعامات قزمية مناطقية صغيرة استوحت خطواتها وكرّستها من نهج نظام الأسد نفسه رغم اختلاف أيديولوجياتها عنه.

منذ دخول الرئيس المصري جمال عبدالناصر على الخط السوري زمن الوحدة، استطاع زعماء حزب البعث الذين تناوبوا على السلطة في سورية بعد الانفصال عن مصر، أن يجعلوا من

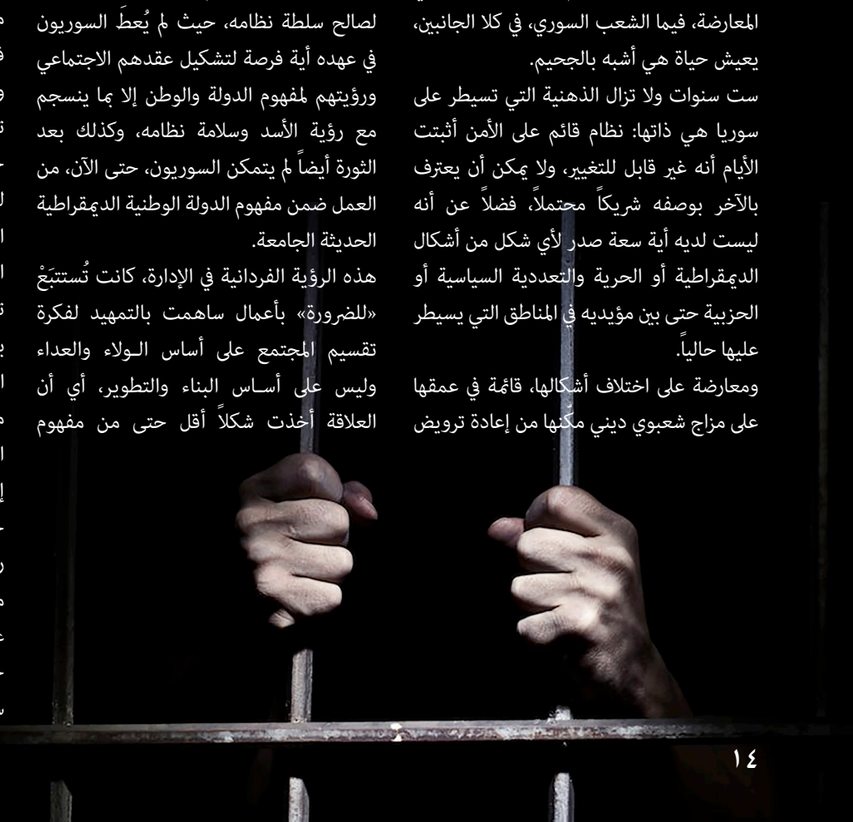

مؤسسات الدولة السورية أدواتهم في السيطرة، فلم تكن السلطة في عهدهم سلطة الدولة إطلاقاً، وإنما الدولة هي التي جُيّرتْ بيد السلطة، والتي اختُصرتْ لاحقاً في شخص الرئيس الزعيم وهذا ما لمسناه، بشكل خاص، في عهدي الرئيسين حافظ الأسد ووريثه، فتم إفشال مفهوم الدولة بجدارة لصالح مفهوم السلطة، ورأينا كيف تم النظر لأية معارضة لحكميهما على أنه خروج على الدولة ومعاداة للشعب والوطن ككل، وكثيراً ما كانت تهمة المعارض تصل إلى درجة الخيانة الوطنية! لمجرد معاداته لسلطة الحكم السوري.

والمتتبع لمجريات الأحداث في مناطق سيطرة كل من النظام بعد الثورة، لوجد أن انهيار الدولة كمفهوم مؤسساتي صرف لم يؤثر على الزعامات الجديدة، كالتي تشكلت في مدن الساحل على سبيل المثال، حيث بدأت تتناثر الميليشيات المسلحة في البلدات والقرى الساحلية بشكل غير مسبوق، لا بل على العكس ازدادت هذه الميليشيات رخاءً وقوة مع فتح باب الإفساد والثروة والقدرة على البطش على مصراعيه، دون أي اعتبار أو قيمة لحياة الناس الذين وصلت معاناتهم إلى مستويات فظيعة من القهر والفقر والحاجة وكم الأفواه والموت المجاني لشبابهم، وكل ذلك يتم بحجة محاربة الإرهابيين المجرمين.

وفي المقابل أيضاً، فإن معاناة المواطنين السوريين داخل المناطق التي استولت عليها المعارضة المسلحة ازدادت هي الأخرى إلى درجات لا تطاق من انعدام للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي حلمنا بها في بدايات ثورتنا، فأصبح الأمير أو القاضي الشرعي يشكل حالة رعب حقيقية للناس، مثله مثل أي عنصر أمن أو قائد ميليشيا في الضفة الأخرى التي يديرها حلفاء الأسد.

هذا التوالد الفطري العجيب للزعامات السورية المتنوعة، سببه الرئيس ليس فقط الرغبة في التحكم والسيطرة، رغم أنهما جزء أصيل في ثقافتنا الشرق أوسطية، لكن أيضاً سببه عدم الإيمان أساساً بمفهوم الدولة المؤسساتية الوطنية الخدمية المحايدة لكتلة السلطة وزعيمها والتي تهتم بمصالح الناس بغض النظر عن ولاءاتهم أو انتماءاتهم.

والمشكلة الحقيقية التي لا بد من إعادة قراءتها على ضوء الأوضاع الحالية، هي أن غياب مفهوم الدولة لا يطال فقط المستفيدين من الزعمات الجديدة سواء في مناطق النظام أو المعارضة، بل نستطيع القول انطلاقاً مما كشفته تجربتنا قبل الثورة وبعدها، إن غياب هذا المفهوم يطال ـ وبأسف شديد ـ الكثير من أبناء الشعب السوري نفسه، فلا تضاؤل دور وحجم مؤسسات الدولة خلال فترة حكم آل الأسد، ولا تحطيم وإلغاء أجهزة الدولة بيد مالكي القوة والسلاح بعد اندلاع الثورة، قابلها أدنى ردة فعل جماهيرية حقيقية عامة ضد هذا السلوك.

لا شك أنه يوجد رفض لمثل هذا السلوك على المستوى الفردي، لكن مثل هذا الرفض لا أثر له ولا قيمة على المستوى الجمعي، فعلى سبيل المثال، جرى في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام إلغاء مؤسسات خدمية ومرافق عامة ومحاكم بشكل كامل، وتم استبدالها بأجهزة أخرى تماماً أقل خدمة وأكثر سوءاً، دون أية مقاومة تذكر وكأن المؤسسات والمرافق العامة الموجودة في تلك المناطق هي ملك لآل الأسد وليست للدولة السورية، الأمر الذي سهّل على أمراء الحروب في المناطق «المحررة» سيطرتهم وتحكمهم بالناس وتراكم ثرواتهم لاحقاً على حساب الناس ودماء أولادهم.

كل المحافظات التي جرى انتزاعها من النظام لم يتأخر مالكوها الجدد في تحويلها لإمارات ومقاطعات يديرها أمـراء حـروب على رأس مجموعات مسلحة لا هم لهم سوى اقتسام الغنائم بينهم، ولذلك لم يأخذ هذا الانتزاع صفة «التحرير الحقيقي»، لأنه ببساطة لم يكن أكثر من خروج مدينة من سلطة استبداد النظام، لتقع تحت نير سلطات استبدادية أشدُّ وأمضى.

إن هذه الوقائع تتطلب من السوريين المدنيين الآن التفكير بمستقبل سوريا فهذه فرصتنا لكي نعيد إنتاج مجتمعنا ووطننا وثقافتنا على أسس جديدة غير التي تربينا عليها وغير الموجودة حالياً وغير ما يحاول ترسيخها المتحاربون الجدد وفرضها على السوريين كأمر واقع، خصوصاً وأنه لا نظام الأسد، بما يحمله من عقلية استبدادية قمعية وإقصائية، قابل للتغيير، ولا المعارضة التي سيطرت عليها ثقافة إسلامية قائمة على العنف والقتل وسفك الدماء، قابلة للحياة، أو هي ما كان ينتظره السوريون من ثورتهم.

لا شك بأن التفكير في مستقبل بلدنا السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والوطني، يرتبط بشكل وثيق بما هو عليه الوضع السوري الآن، لكن وريثما تتوضح نتيجة الصراعات القائمة حالياً في بلدنا (محلياً وإقليمياً وعالمياً)، فإن أهم ما يجب أن يفكر فيه السوريون الديمقراطيون المدنيون الوطنيون هو البدء بشكل جدي وفاعل في التأسيس لعقد وطني كبير قادر أن يؤسس بدوره لإعادة إنتاج الدولة قبل إنتاج أي شيء آخر، وقادر على إعلاء شأن الدولة على حساب كل المفاهيم الأخرى التي يتم زرعها الآن، وهذا هو التحدي الأكبر لنا ولأبنائنا والأجيال اللاحقة من بعدنا.

بين سوريا المغيدة وسوريا الديمقراطيّة وسوريا الأصوليّة سيكون هناك حدود النار والحوار

مفهوم الأمّة الديمقراطيّة هو طرح سياسيّ يريد لشعوب المنطقة في الشرق الأوسط أن تتعايش

مجلّة صُوَر تحاور السياسيّ السوريّ المعارض رياض درار

حاوره: سردار ملا درويش

رياض درار
معارض سوريّ (إسلاميّ معتدل)، من مواليد مدينة دير الزور ١٩٥٤ مجاز في اللغة العربية، عمل أستاذاً مدرّساً في مدارس المدينة وخطيبًا في مساجد دير الزور ويقيم حالياً في النمسا. يرأس درار اليوم مجلس سوريا الديمقراطية في الشمال السوري، الأمر الذي شكل جدلًا بين السوريين، بين معارض لوجود رياض في هذا الجسد الذي يعتبرونه تحت هيمنة الكُرد في سوريا، وبين التخوين.

عمل الشيخ رياض (الصفة التي تُطلق عليه) في النشاط السياسي مبكّراً والتزم العمل مع لجان إحياء المجتمع المدني منذ العام ٢٠٠٠ وكان من الموقّعين على بيان الألف، وصار في لجنة المتابعة في اللجان مع فايز سارة وعلي العبد الله وحازم نهار وسمير نشار والمرحوم مشعل تمّو وسميرة خليل وآخرين. وخاض تجربة اعتقال سياسي لمدّة ٥ سنوات لمواقفه المناهضة للنظام السوري.

مدينة الرقة باتت محرّرة بالكامل من داعش، فيما الأعين باتّجاه مسقط رأسك دير الزور التي يحتلّها تنظيم داعش. في ظل تقدّم قوات سوريا الديمقراطية التي تضمّ مجلس دير الزور العسكري من جهة الشمال، وتقدّم النظام السوري بدعم روسي من الجنوب، ما هو مصير دير الزور مستقبلًا. وهل المحوران العسكريان لطرفين مختلفين سيشعل حرب نفوذ بينهما على دير الزور بعد سقوط داعش؟

قوات سوريا الديمقراطية تتفادى المواجهة مع النظام، ولاتسعى لها، ولكنها سترّد على أي اعتداء يحصل، وقواتنا ذهبت إلى دير الزور بمطالب من أبنائها الأحرار، الذين لا يريدون سيطرة النظام على مناطقهم، قبل الوصول إلى اتّفاقات تضمن تحقيق أهداف الثورة، التي قامت من أجل الحرية والكرامة، إضافة إلى القضاء على التطرّف والإرهاب الذي يعتقدون أن النظام كان سبباً في تأهيله، والسكوت عن تمدّده والانسحاب أمامه، وترك الساحة مفتوحة له. واليوم يسعى النظام للعودة في وقت تقوم فيه قوات قسد بتحطيم هذا الوحش الذي عبث في مصير الثورة، فحرفها مع الفصائل المتأسلمة عن أهدافها، وعبث بحياة السوريين حيث حلّ، وشوّه الصورة المُثلى للدين.. بالنتيجة إن السباق على المناطق الشرقية تتداخل فيه النظرة إلى الموارد التي يراها كل طرف بحسب غاياته، وقد تحصل مواجهة عند حدود هذه الغايات.

اعتبرتَ في وقت سابق أن هناك مشروعين سياسيين في سوريا، أحدهما مشروع الدولة القومية. والآخر مشروع الأمة الديمقراطية الذي وصفته بأنه سيكون لبناء مجتمع أخلاقي وسياسي منظّم يستند لمبدأ التنوّع والثقافات المتعدّدة. لو تشرح لنا مفهوم الأمة الديمقراطية؟ وكيف يستطيع هذا المفهوم ضمان هوية كل الثقافات والقوميات والأطياف السورية؟

مفهوم الأمة الديمقراطية هو طرح سياسي يريد لشعوب المنطقة في الشرق الأوسط أن تتعايش بينها وتدير مصالحها بعيداً عن الصراعات التي نمّتها الدول القومية بينها، ولم تعش بسلام حتى اللحظة الراهنة، إن الغاية هي الخروج من مأزق الدولة القومية باستعصاءاتها التي تجلّت في حروب ومواجهات على مستوى الإقليم، وفي داخل الحدود في الدولة الواحدة. وفي سوريا يمكن لمشروع الحضارة الديمقراطية أن يطلّ برأسه ليشكّل ثقافة الحداثة وينشىء الأمة الديمقراطية عبر الإدارة الذاتية التي لا تهدف إلى هدم مؤسّسة الدولة وبناء دولة جديدة في مكانها، بل تهدف إلى بناء مجتمع جديد أخلاقي وسياسي ومنظّم على قاعدة المبادئ الديمقراطية (الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية، التطوّر الطبيعي، المشاركة الطوعية، حلّ المسائل بالحوار والمناقشة والنقد والنقد الذاتي) إنها نظرية بديلة للحداثة الرأسمالية التي تمثّل ثقافة الاستهلاك اليومي والانحلال الخلقي والتفسّخ الاجتماعي النابع من ممارسات النظام العالمي الحالي والمستند إلى الإيديولوجيا القوميّة والرأسمال والصناعويّة).

مشروع الأمة يتمثّل بالدولة الديمقراطية، بمعنى أن النضال سيكون في سبيل تنظيم المجتمع دون المَساس بالحدود السياسية ودون استهداف هدم مؤسّسات الدولة بالقوة والعنف، بل من خلال تكوين النظام الاجتماعي الديمقراطي الذي سيخلق الإرادة الاجتماعية، التي تستطيع إجبار الدولة على فتح المجال لفرض إرادة المجتمع على مؤسّساتها حتى تتحوّل إلى هيئات تنسيقية، رمزية، لا تتدخّل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بل تلعب دورها في مجالات الخدمات العامة وحماية التوازن الناتج عن وصول المجتمع إلى حالة إرادية فعّالة يستطيع فيها إدارة نفسه بنفسه وتوجيه نفسه بنفسه.

إن مفهوم الأمة الديمقراطية يستند إلى مبدأ " الوحدة في التنوّع" بمعنى يمكن لثقافات وأديان ولغات وقوميات وأعراق ومذاهب مختلفة ومتنوّعة أن تتعايش فيما بينها ضمن إطار اتّحاد لا ينفي فيه أحد وجود الآخر، وفي بلدنا سوريا يمكن أن تكون الأمة السورية الديمقراطية هي الاسم الجامع بعيداً عن كل بُعد قوميّ أو طائفي أو ديني أو عرقي أُحادي. لأن التعدّدية وقبول الفوارق هي أساس الاتّحاد لهذه الأمة، كما أن تفعيل الإدارات المحلّية وتوزيع السلطة المركزية على الأقاليم والمناطق والنواحي هي من إحدى متطلّبات التعدّدية والديمقراطية، بالإضافة إلى أن قدرة جميع الشرائح والمكوّنات والأطياف في التعبير عن نفسها ومطالبها عبر الأحزاب والمنظمات السياسية، هي من إحدى الصفات الأساسية للسياسة الديمقراطية السلمية، وبهذا تضمن الأمة الديمقراطية تمثيل هوية جميع الأطياف والثقافات والقوميات، وتمثّل الذهنية والروح المعنوية للنظام الديمقراطي.

مجلس سوريا الديمقراطية الذي تترأّسونه تبنّى الفيدرالية. إلى أي حدّ من الممكن أن تنجح فكرة الفيدرالية في سوريا. خاصة وأن هناك فئة سورية حكمت على الفيدرالية بأنه مشروع انفصال؟

ـ يكون الحكم على التعبيرات السياسية من زاوية النظرة إليها. ونحن نرى الفيدرالية هي مشروع اتّحادي للمناطق التي صارت مقسّمة بحكم وقائع الحرب الحاصلة، والتي أحد أسبابها الدولة الشديدة المركزية التي كانت تحت ظلّ نظام الحزب الواحد والعائلة المتسلّطة، فالمشروع الفيدرالي هو مشروع اللامركزية التي تؤسّس لنظام ديمقراطي حقيقي ومواطنة صالحة؛ ويعتمد على الإدارات الذاتية الديمقراطية التي تترجم السياسة إلى ممارسة مباشرة من قِبَل الجماهير في الأقاليم والمناطق والنواحي والقرى والحارات. وهي الهيكل التنظيمي للحياة الجماعية التي تهدف إلى وصول المجتمع لحالة يملك فيها الإرادة والكلمة والقرار والوجود. فبدل السلطة المركزية يتمّ توزيع السلطة على جميع المناطق السورية ومدنها، أي كل مدينة ومنطقة تتحوّل إلى ميادين للسياسة الديمقراطية عبر المجالس المحلّية والبلديات، حيث يعبّر الشعب مباشرةً عن حاجاته، ويصنع قراره ويحلّ قضاياه، ويدفع الكفاءات القادرة لكي يستطيع بها إدارة نفسه وتوجيهها، بهذا المعنى تصبح الإدارة الذاتية الديمقراطية هي إدارة الشعب والمجتمع لنفسه بنفسه، وقدرة هذا المجتمع على توجيه نفسه وحلّ قضاياه بنفسه.

والمشروع الفيدرالي هو التعبير الملموس عن الممارسة العملية والحياتية للوطن الديمقراطي والسياسة الديمقراطية. فمن يرفض هكذا أفكار ماذا يريد غير الرجعة إلى الحكم الاستبدادي الشمولي نظامًا ومعارضة. ووفق المشروع الفيدرالي ستنتفي بدعة الانفصال، ولن يكون هناك داعٍ للتقسيم مادام مشروع الأمة السورية الديمقراطية هو الاسم الجامع، بعيداً عن كل بُعد قوميّ أو طائفي أو ديني أو عرقي أُحادي.

هناك اتّهام لمجلسكم بأنه يخضع لهيمنة «حزب الاتّحاد الديمقراطي»، فيما يعتقد كثيرون من بين السوريين أن المنطقة تخضع لحكم لون واحد يتحكّم بالإدارة الذاتية في المناطق الكردية. كيف ستقومون بترسيخ تعدّدية تحافظ على الديمقراطية، ومواجهة الاتهام بإظهار عدم احتكار جهة واحدة بالساحة السياسية ؟

ـ طبيعة الأحـداث وتطوّرها بعد الأزمـة في سوريا والتوجّه نحو التسليح ومن ثم الارتهان لقوى الخارج جعلت حزب الاتّحاد يبرز كقوة منظّمة، استطاعت حماية مناطقها وعدم الانجرار وراء شعارات ثورية منحرفة عن أهـداف الشعب، هذه القوة طوّرت آليات عملها أكثر من مرة وقدّمت تضحيات أبنائها لكامل الشعب بمكوّناته كلها، وشاركته رسم السياسات وتقدّمت معه إلى تطوير مشروع يصلح لعودة الحياة لسوريا كلها، هو مشروع الفيدرالية الديمقراطية التي يمكن من خلاله منع ووقف المركزية المهيمنة على القرار والموارد، ليقوم أبناء المناطق بتطوير حاجاتهم وتنفيذها وإدارتها بأنفسهم دون أن يمنع ذلك المساهمة المركزية بالسياسات والإدارات الإستراتيجيّة من وحدة الجيش والقرار الخارجي والموارد الوطنية العامة. لايوجد تحكّم ولكن عقل منظّم يرسم السياسات وهو ناجح حتى الآن رغم العقبات ولا يخلو من أخطاء يمكن تجاوزها بالتناصح لأننا لسنا نظام دولة بل قوى تغيير ومواجهة لواقع متخلّف وآسن.

هل تعلم أن هناك من قام بتخوينك فقط لأنك في مجلس سوريا الديمقراطية؟. كيف تواجه هؤلاء؟

ـ ليستِ المرة الأولى التي أواجه فيها السطحيين والعقول الجامدة والانطباعيين، الذين توقّفوا عند حدود انطباعاتهم المدرسية وجعلوها صنماً يعبدونه، أو دكّانة يترزّقون من ورائها..هناك دائما مصلحة وطنية حين أقتنع بها فإني أسير فيها ولا أنظر ورائي، فعلت ذلك حين وقفت على المنابر وتحدثت بلغة تنويرية رغم مهاجمة عوام الخطباء لي حتى حرّضوا النظام على طردي من الخطابة. وكذلك في السياسة مازلت أتبع حدسي الذي يستلهم المحطات المضيئة للرواد السوريين الذين يعملون على الاجتماع السوري قبل أي اجتماع آخر، ولي مفهوم المواطنة الجامع الذي يتساوى فيه الكل من غير إنّ، ومن غير لو.

هناك دعم واضح للتحالف الدولي والولايات المتحدة الأمريكية لقوات سوريا الديمقراطية في محاربة الإرهاب لكن بخصوص مجلس سوريا الديمقراطي لا يوجد أي دعم أمريكي لمجلس وفكرة الفيدرالية، كيف تقيّمون هذا؟

الولايات المتحدة ليس من اختصاصها ولا من أهدافها رسم السياسات الإدارية ولاتريد أن يُعزى لها التدخّل بشؤون الإدارة، فهي تسعى لتحقيق هدف مشترك في محاربة الإرهاب، وتقبل التعاون والتحالف مع القوى الساعية لذلك الهدف. لذلك تراها تؤكّد أن تنسيقها مع القوات العاملة على ذلك الهدف. وتطالب بالمزيد من شفافية الإدارة لتستطيع الوثوق بالأهداف وهذا هو سر العلاقة بيننا، وكل تطوّر في هذه العلاقة يأتي في وقته المناسب. وحين تدعم الولايات المتحدة المجالس المشكّلة فلكي تكون سنداً للقوات العاملة ورديفاً يساعد المدنيّين ويستوعب نتائج الحرب، ويعمل على إعادة البناء وتأهيل المناطق المحرّرة، وهذا

يتطلّب منّا تأسيس إدارات قادرة ومدرّبة تستوعب تطوّر الحدث، ويجعل التنسيق مع الولايات المتحدة وقوات التحالف قابلاً للتطوير.

عملت في تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني عام ٢٠٠٢ وواكبت مرحلة إعلان دمشق، كما كنت ضمن هيئة التنسيق الوطنية قبل الاستقالة. نستطيع أن نقول إن لك باعاً طويلاً في مسألة مناهضة النظام السوري، هل باعتقادك المعارضة السورية نجحت في إيصال أهداف الثورة السورية، وأين ترى مستقبل هذه المعارضة؟

أبدًا لم تنجح بل خذلت المعارضة جمهورها. ولا أرى لها مستقبلًا فهي تتخبّط وارتهنت وصارت ألعوبة بيد القوى الدولية والإقليمية الداعمة.. لابدّ أن تظهر قوى جديدة تعتمد على سورنة السياسة والخروج من الإيديولوجيا إلى المصالح التي تهمّ الناس وتطوّر أهدافها باتّجاه أعمال السلام ومواجهة التطرّف في الفكر وفي الواقع. الفكر القومي بصورته التقليدية فشل، والأممي الاشتراكي والديني فشل، والمرحلة القادمة كل إعادة لأحد تلك الاتّجاهات هو فشل جديد.

الشعارات التي نادت بالديمقراطية وإسقاط الاستبداد مع بداية الثورة السورية أين باتت اليوم؟

الشعارات لاتموت. هي حاجة يعبّر عنها أصحابها في وقت الحاجة إليها، وقد تتعثّر وقد يكون حاملوها المعبّرين عنها ليس عندهم القدرة والإمكانية على حملها لذلك يفشلون، ويؤخّرون حصولها. الديمقراطية ستكون هي الحلّ شكلاً ومضموناً وعلى الأقل هناك تجربة ديمقراطية في الشمال السوري ستكون رائدة وترسم سياسات المرحلة القادمة.

من وجهة نظرك ما هي أبرز العوامل التي ساهمت بانكسار الثورة السورية، وماذا كان على السوريين فعله للحفاظ عليها لبناء مرحلة أفضل؟

الثورة بدأت سلمية وحضارية وقد جرى حرفها عن هدفها وعن مسارها عبر ثورة مضادة قادها طرفان: طرف النظام من جهة عبر دفعها للتسليح وإخراجه المتطرّفين من سجونه ليساهموا في تغيير اتّجاهها. والطرف الآخر الإسلام السياسي، الذي رهن الثورة لقوى الخارج وقَبِل التدخّل فيها من أطراف عديدة لم يكن من مصلحتها نجاح الثورة. ومن ثم تطوّرت الأحداث لتصبح صراعاً طائفياً تميّزيًا بين الجماعات المتصارعة، ولم يكن للمعارضة خبرة كافية بسبب الموات السياسي وغياب الحزبية والنشاط الجمعي، ماجعلها تدخل التجريبية في عملها وخيبة وراء خيبة

وصلت إلى الفشل وانعدام الوزن، حتى ساهمت بأخطائها بتثبيت النظام وإعادة دورة الحياة له.

رياض درار كيف يرى صورة سوريا في المرحلة الآتية؟

بعد القضاء على الإرهاب المُمَثّل (بداعش) التي ستذوب كما طالبان في أفغانستان، ويلتحق بعضهم بالفصائل الأخرى الموجودة ومنها النصرة. سيبقى هناك ثلاثة أطراف أقوياء سيكون التصادم أو التفاهم بينهم.. النظام وداعميه روسيا وإيران وقوى وميليشيات عديدة، وقوات سوريا الديمقراطية وتدعمها أمريكا، والفصائل التي تدعمها تركيا بموافقة روسية ولها خلفية سياسية ممثّلة بالحكومة المؤقّتة وبعض الائتلاف. وبين سوريا المفيدة وسوريا الديمقراطيّة وسوريا الأصوليّة سيكون هناك حدود النار والحوار. وهيئة التفاوض ستلعب بالحدود التي يسمح بها الوقت وضرورة التمثيل الأممي في مسار جنيف.

تجربتك الدينية تؤمن بالعلمانية والديمقراطية. والجميع يدرك أن الفكر الديني المتطرّف والقوى الراديكالية غزت الجغرافيا السوريّة عبر قوى وتيارات وفصائل متعدّدة تحمل طابعاً دينياً إسلامياً، أسفر ذلك عن تعقيد القضية السورية ومشهدها، برأيك إلى أين سيأخذ هذا بسوريا، وما هي درجة خطورة هذا الفكر الجهادي، وكيف يمكن اجتثاثه؟

الفكر الجهادي لامستقبل له، ولكن البديل المقنع غير موجود، والقوى الفاعلة على الأرض ضعيفة، المستقبل تفرضه قوى أمر واقع وتوافقات دولية ولابدّ أن يكون للحلّ العلماني رصيد كافٍ من المؤيّدين والقوى المنظّمة، كما أن التعريف الصحيح للعلمانية وعدم مناهضتها للدين أمر يحتاج إلى شغل وإعلام وندوات حتى يزول الخوف من أذهان الناس العاديين ويقبلوا به وهذا يحتاج لوقت وجهد.

عدسة: جيان حاج يوسف/ ريف الحسكة

عدسة: سلطان سلطان/ ريف منبج

عدسة: شادي إدلبي/ ريف إدلب

عدسة: أنس الخولي/ الغوطة الشرقية - ريف دمشق

الصيدليات المخالفة في إدلب...
استخفاف بحياة الناس لتحقيق مكاسب مادية

دارين حسن

الشاب عمران الكامل من مدينة معرة النعمان عرض حياته للخطر إثر لجوئه إلى أحد الصيادلة غير المختصين الذي أخطأ في صرف وصفته الطبية وتبديل دواء القرحة المعدية التي يعاني منها بدواء آخر مميع للدم، فاحمرت عيناه وساءت حالته وتم إسعافه إلى المشفى في آخر لحظة ليشرف الأطباء على علاجه ومراقبة حالته.

الشاب عمران هو واحد من الكثيرين الذين وقعوا ضحية انتشار ظاهرة الصيدليات المخالفة وغير المرخصة التي تدار من قبل أشخاص ليسوا بصيادلة ولا مختصين ولا يمتلكون شهادات تخولهم العمل بهذا المجال الحساس، مما كان لهذا الأمر آثاره السلبية على الأهالي المؤدية لنتائج وأزمات صحية لا تحمد عقباها.

ينتقد الطبيب عادل العوض من معرة النعمان ظاهرة افتتاح الصيدليات المخالفة التي يعتبرها خرقاً لمهنة الصيدلة فيقول: «زادت الصيدليات المخالفة في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت الأدوية تباع فيها عشوائياً ما يؤدي إلى أخطاء جمة قد يقع فيها بائعو الدواء دون الأخذ بالحسبان وجود أدوية تتشابه بالاسم ولكنها تختلف اختلافاً كلياً بالمفعول والخصائص، كما أن بعضهم لا ينتبه لمدة صلاحية الدواء وضرورة فحصه قبل إعطائه للمرضى».

اشترى أبو عبد القادر من ريف إدلب شراباً للسعال لابنته الصغيرة، وبعد استعماله لعدة أيام دون أن تستجيب الصغيرة لمفعوله، وأثناء تفحص العلبة لاحظ الوالد انتهاء مدة صلاحيته منذ سنة تقريباً، فراجع الصيدلي متهماً إياه ببيع أدوية فاسدة».

كما يلفت الطبيب إلى أن بائعي الدواء يعمدون إلى بيع الأدوية دون وصفة طبية وبأخطاء قاتلة في كثير من الأحيان متناسين أن الأطباء يصفون الدواء للمريض بعد الكثير من الفحوصات والتحاليل المخبرية ومعرفة العمر والوزن، لأن التعامل مع الأدوية يجب أن يكون دقيقاً حتى لا يصبح سماً قاتلاً عند حصول أي اختلاطات، وخاصة أن ٨٠ بالمئة من الأدوية السورية لايجوز بيعها دون وصفة طبية.

وهذا ما يلتزم به الشاب كمال الشواف من معرة النعمان الذي تخرج من معهد اللغة الإنكليزية ليعمل مساعد صيدلي في إحدى صيدليات المدينة، مؤكداً بأنه يعطي الدواء دون وصفة طبية إذا كان المرض بسيطاً كالرشح أو الإسهال، أو في حال كونه مكرراً كأدوية الضغط والسكري، أما إذا كان المرض خطيراً فيمتنع عن إعطاء الدواء ناصحاً المريض بالذهاب لطبيب مختص.

كما يستنكر الطبيب العوض قيام بعض العاملين في الصيدليات بوصف أصناف من الأدوية لايصفها الأطباء للمرضى إلا عند الضرورة القصوى كالأدوية النفسية والأدوية المخدرة مثل (البالتان- الترامادول) التي انتشر بيعها في الآونة الأخيرة على نطاق واسع.

أبو علي من معرة النعمان يتحدث لـ «صور» عن معاناته من هذه الظاهرة قائلاً: «لاحظت أن أخي مدمن على دواء اسمه (ترامادول) الذي حصل عليه من إحدى الصيدليات على أنه مسكن للألم، وعند قيامي بسؤال أحد الأطباء أكد بأن الدواء يندرج تحت قائمة الأدوية المخدرة ولايجوز بيعه إلا بموجب وصفة طبية لأنه يؤدي إلى الإدمان».

الصيدلاني أحمد العمر من قرية تلمنس بريف إدلب يحصر المشكلة في ممتهني الصيدلة الذين لا يحملون شهادة تخولهم من بيع الدواء ووصفه للمرضى مشيراً إلى أن هدفهم هو الربح المادي دون أي اكتراث بحياة

الناس مما جعل الصيدليات أشبه بدكاكين لبيع الأدوية، فقد أصبح أي شخص يمتلك خبرة ولو بسيطة بهذا المجال يعمد إلى فتح صيدلية وعن ذلك يقول:» يقوم بفتح الصيدليات المخالفة عادة طلاب الصيدلة الذين لم يكملوا دراستهم أو ممرضون يكون لديهم معرفة ببعض أسماء الأدوية ولكنهم لا يتقنون اللغة الإنكليزية وغير ملمين بالتركيبات والاختلاطات الدوائية والتأثيرات الجانبية للأدوية».

ويلفت العمر إلى أن تفاقم هذه الظاهرة جاء نتيجة هجرة الكفاءات العلمية وأصحاب الشهادات من أطباء وصيادلة الذي جعل من النادر أن نجد صيدلانياً يمارس عمله، كما انتشرت أيضاً ظاهرة تأجير الشهادات لأشخاص لم يدرسوا الصيدلة، حيث يعمد الصيادلة إلى ذلك إما لسفرهم خارج البلاد أو بسبب انعدام الأمان ووجود صيدلياتهم في مناطق الاشتباكات والمعارك مما يجعلهم يؤجرون شهاداتهم مقابل مبالغ مالية.

كما يشير العمر خلال حديثه لـ «صور» إلى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانتشار الفقر وقلة فرص العمل يجعل الكثير من الأهالي يلجؤون إلى الصيدليات مباشرة دون الذهاب إلى طبيب مختص بسبب ارتفاع أجرة المعاينة إلى حد يفوق قدرة المواطنين الذين يقبع معظمهم تحت خط الفقر.

> لاحظت أن أخي مدمن على دواء اسمه (ترامادول) الذي حصل عليه من إحدى الصيدليات على أنه مسكن للألم، وعند قيامي بسؤال أحد الأطباء أكد بأن الدواء يندرج تحت قائمة الأدوية المخدرة ولايجوز بيعه إلا بموجب وصفة طبية لأنه يؤدي إلى الإدمان

أم عامر من قرية التح بريف إدلب تلجأ إلى إحدى الصيدليات المخالفة رغم علمها بأن صاحبها لا يحمل شهادة صيدلة مبررة ذلك بقرب الصيدلية من منزلها وانخفاض أسعار الأدوية فيها مقارنة مع غيرها، كما تحصل منها على الحليب لطفلتها بأسعار رخيصة باعتباره صنفاً غير مخصص للبيع يقدم للمحتاجين كمساعدات إغاثية، لكن الفقر وضيق الحال يضطرها لذلك بحسب تعبيرها».

لم يكن أبو أحمد من معرة النعمان يعلم بأنه سيهدد حياة ولده بالخطر عندما لجأ إلى أحد الصيادلة غير المختصين في المدينة لعلاج ولده البالغ من العمر سنة واحدة من الزكام، لكن الصيدلي منحه دواءً خاطئاً أدى إلى ازدياد مرضه، وعن ذلك يتحدث قائلاً: «قام الصيدلي بحقن الصغير بإبر عبارة عن خليط من أدوية (الديكسا والديكلون والروسيف) لمدة خمسة أيام، فبدأت حالة ولدي تسوء شيئاً فشيئاً انتهت بإصابته بذبحة إنتانية حسب طبيبه، حيث قمنا بإسعافه إلى المشفى لتلقي الأرذاذ والمراقبة من قبل الأطباء إلى أن استقرت حالته».

أمام خطورة هذا الوضع قامت مديرية صحة إدلب الحرة بوضع خطة عمل وفق جدول زمني لمعرفة الصيدليات المخالفة المفتوحة دون إدارة صيدلي فيها أو الصيدليات والمستودعات التي يديرها صيادلة غير مرخصين في إدلب وريفها، وعن ذلك يتحدث الطبيب علاء أحمدو مدير قسم الرقابة الدوائية في مديرية الصحة في إدلب قائلاً: «بهدف تنظيم عمل الصيادلة بدأنا العمل في مدينتي إدلب وأريحا من خلال توجيه إنذارات لكافة الصيدليات المخالفة التي بلغ عددها ٢٢ صيدلية للقيام بتسوية أوضاعهم وترخيص صيدلياتهم وفق الشروط والقوانين التي تم اعتمادها من قبل مديرية الصحة خلال مدة أقصاها أسبوعين، حيث استجابت ١٤ صيدلية فيما تم إغلاق ٨ صيدليات بالشمع الأحمر بالتعاون مع إدارة مدينة إدلب والجهات التنفيذية فيها، وانتقلنا بعد ذلك لمتابعة تنفيذ الخطة على باقي المناطق تباعاً وفق مخطط زمني لتشمل محافظة إدلب بالكامل».

لم يعد أهالي إدلب يثقون بالصيدلي ليعطيهم الأدوية الملائمة لأوجاعهم بعد انتشار الصيدليات المخالفة بإدارة أشخاص لا علاقة لهم بالطب أو الصيدلة،

فالدواء سلاح ذو حدين فقد يكون علاجاً للأمراض وقد يكون سماً قاتلاً نتيجة عدم دراية الأشخاص الذين يبيعون الدواء ويتعاملون معه، مما يؤثر على المواطن الذي يكون الضحية الأولى لذلك.

سلمية.. تعايش في زمن الحرب

سامر قطريب

سيارات دفع رباعي مزودة بالأسلحة الرشاشة تجوب الشوارع، وأخرى فارهة يملكها أثرياء جدد جنوا أموالهم من عمليات السلب والسرقة على الحواجز ومن القرى المحيطة.
مشهد يومي يتخلله أصوات إطلاق رصاص وانفجار قذائف مدفعية، وغارات للطيران الحربي بين الحين والآخر، على تخوم مدينة سلمية الممتدة حتى مشارف ريفي حماة وحمص من جهتي الشرق والجنوب.
على مداخل المدينة وعلى أطرافها انتشرت حواجز عسكرية، مع تحول الإشتباكات مع تنظيم «داعش» و»فتح الشام» إلى روتين، قبل أن ينسحب تنظيم التنظيم من الريف الشرقي بعد شن عمليات قصف صاروخي ومدفعي على المدينة راح ضحيتها العشرات جلهم من المدنيين وبينهم نساء وأطفال.

جماعات طائفية متنوعة تعيش في المدينة

عقب الأحداث الدامية في مدينة حماة سنة ١٩٨٢، نزحت عشرات العوائل الحموية إلى مدينة سلميّة هرباً من المجازر، وإثر انتهاء القتال عادت بعض العوائل إلى منازلها فيما بقيت بعض الأسر في المدينة ونقلت معها المهن التي كانت تعمل بها. تجمعت هذه الأسر في حي واحد بني فيه جامع وأصبح يطلق عليه حي الحمويّة.
ويقول الصحفي والباحث صبر درويش لـ» صور» إن المدينة تضم بنسبٍ أقل، مجموعات وافدة أخرى، كالشركس، والكرد والعلويين والبدو وغيرهم من الجماعات.بينما الجماعة الأكبر التي تقطن مدينة السلمية فهي من الطائفة الإسماعلية حيث تعتبر المدينة المركز العالمي للطائفة الإسماعيلية الآغاخانية.
ويضيف درويش أنه «عبر العقود الماضية وحديثاً، لم يذكر نشوب نزاعات بين هذه الجماعات المختلفة عن بعضها عقائدياً أو إثنياً، كما أنه لم يُذكر أن عكر صفو المدينة تكتلات اجتماعية لها طابع مذهبي أوغير ذلك».

إلا أن حدوث مجزرتين في قرى بريف سلمية، الأولى جرت في قرية المبعوجة (٢٠١٥) إثر هجومين لتنظيم داعش على بيوتها ليلاً، أسفرت عن مقتل ٥٠ مدنياً بينهم نساء وأطفال ينتمون للطائفة الإسماعيلية والسنية والعلوية، واختطاف التنظيم نساء وأطفال ما زال مصيرهم مجهولاً.
والمجزرة الأخيرة حدثت أواخر أيار الماضي في قرية عقارب الصافية، راح ضحاياها قرابة ٥٢ مدنياً من مختلف الطوائف التي تقطن في المدينة.
أدى ذلك إلى موجة من المشاعر السلبية مشابهة لما حدث بعد سلسلة من التفجيرات التي طالت مقار تابعة لقوات نظام السوري سنة ٢٠١٣ وسط المدينة، والتي أوقعت العشر ات من الضحايا المدنيين وكانت في أغلب الأحيان بتوقيع من» جبهة النصرة» التي تبنت هذه التفجيرات أو تنظيماتٍ شبيهة بها.

«ومن المشاعر المشحونة بالخوف والغضب، وحتى الهلع، تولدت مجموعة كبير ةٌ من ردود الأفعال، والتي كان من ضمنها بروز احتكاكات سلبية بين قسم من سكان المدينة مع الجماعات النازحة إليها، وأدى موالو نظام دوراً مهماً ا في إذكاء هذه المشاعر وفي توجيه إصبع الاتهام إلى النازحين في كونهم داعمين لمتطرفين. ونتيجة ذلك غادر المدينة الكثير من أسر النازحين، وانضمّ إلى المغادرين قسمٌ آخر من معارضة المدينة». (١)

بقيت المدينة محكومة بالخوف وعناصر» الشبيحة»، بينما من بقي في المدينة فيرزح تحت ضغوطات ليس أولها غياب أساسيات الحياة اليومية من ماء وكهرباء وغذاء، وليس آخرها انتهاكات حقوق الإنسان. (٢)
ويشير درويش إلى أن حارة « الجورة «، وهي من الأحياء القديمة والتي تقع وسط المدينة، ضمّت تاريخياً خليطاً متعدد اً من الجماعات، كالأسر الحموية، وأخرى إدلبية، وقدامسة، وكرد، إلى جانب أسر السلامنة المتواجدة منذ عقود طويلة.
«الجورة كانت مركزاُ للتظاهرات الشعبية التي طالبت خلال السنوات الماضية بإسقاط النظام السوري».
أدرك الأسد الأب خطورة مدينة سلمية حيث يتحدث الجميع بالسياسة، لذلك عمل على إفقار سكانها وزج بشبابها العلماني في السجون بعد تأييدهم حركة الإخوان المسلمين في حماه ١٩٨٢.
في ذلك التاريخ رفعت رابطة العمل الشيوعي المكونة بغالبيتها من الأقليات شعار اسقاط النظام، ويعد هذا التكاتف من حزب علماني مع حركة الإخوان المسلمين مؤشراً واضحاً على أن أهالي السلمية ليسوا طائفيين ولا يشكلون أقلية وإنما جزءاً من نسيج السوريين المضطهدين بل والأكثر اضطهادا، أما الإشارة الثانية فهي استقبال أهالي السلمية وإيوائهم لأهل حماه المهجرين والهاربين من القتل والتدمير الذي لحق بالمدينة، حسب ما يقول الفنان المسرحي مولود داؤود لـ»صور».
ويرى داؤود أن التشابك الاجتماعي في السلمية جعل الفرز على أساس طائفي صعباً، ففي العائلة الواحد تجد الاسماعيلي والسني والملحد أو اللاديني ويرجع ذلك إلى التجربة التي مرت بها المدينة بعد منتصف القرن العشرين، حيث انتشرت أحزاب مختلفة في المدينة (الحزب الشيوعي السوري القومي السوري الاجتماعي- حزب البعث – الحزب الناصري) كانت كفيلة بتشكيل هويتها الثقافية.

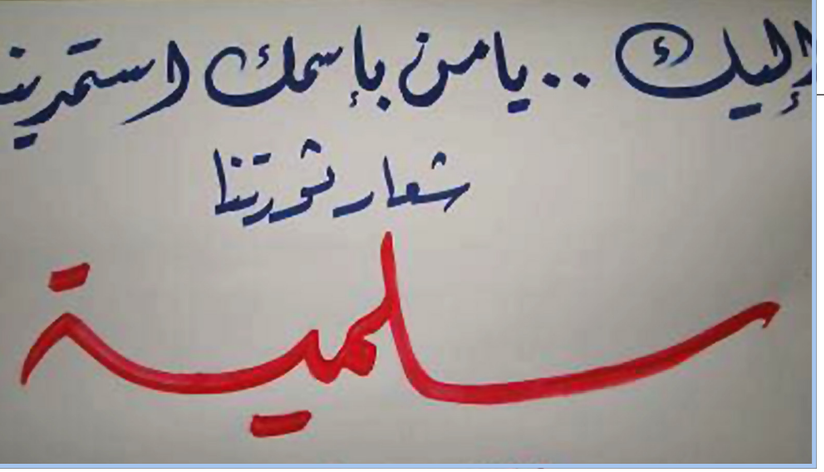

رجال ونساء يتظاهرون ضد النظام السوري

بخلاف أغلب المدن السورية التي انتفضت في تاريخ منتصف آذار من عام ٢٠١١، بادر في الخروج في أول مظاهرة خرجت في مدينة سلمية بتاريخ ٢٥ آذار عام ٢٠١١ مجموعة من الرجال والنساء المحسوبين على قوى المعارضة السورية التاريخية، يقول درويش.
ويضيف أن عدد الذين شاركوا في المظاهرة الأولى لم يتجاوز العشرين إلى الثلاثين شخصاً، ويكاد أبناء المدينة يعرفونهم واحداً واحداً، «بعضهم ينتمي إلى حزب العمل الشيوعي الذي نشط فترة حكم الأسد الأب، وتعرضوا للإعتقال مرات عدة خلالها، وآخرون كانوا ناشطين في ربيع دمشق بداية عام ٢٠٠٠، ومساهمين في تشكيل المنتديات التي نشأت في ذلك التاريخ، ونالوا نصيبهم من الاعتقال بدورهم».
ويتابع درويش قائلاً: إن أعداد المتظاهرين بدأت بالازدياد فيما بعد، ومع حلول النصف الثاني من شهر نيسان من ذلك العام، كان الآلاف من أبناء مدينة سلمية قد حسموا خيارهم، وانضموا إلى صفوف المنتفضين.
كان ثمة تجاوب ملحوظ في صفوف أبناء المدينة مع مجمل الحراك الثوري الذي انطلق في سوريا، بينما كان للناشطين الأوائل تأثيراً كبيراً استمر حتى توقف الحراك السلمي في المدينة. وكان لهم الدور الحاسم في بناء وتشكيل أولى المجموعات التي قامت بقيادة الحراك الثوري في المدينة، وتنظيمه.
في رمضان سنة ٢٠١١ وصلت اخبار للمعارضة في سلمية أن الشبيحة سيعتدون على المصلين بعد انتهائهم من صلاة التراويح، لذلك قرروا الدخول الى جامع السوق الكبير والصلاة معهم والخروج جميعاً هاتفين للحرية، منع ذلك الشبيحة من مواجهة المتظاهرين، حيث كانوا لايحبذون الإشتباك المباشر معهم.
ومع اجتياح قوات النظام السوري لمدينة حماة في شهر من آب ٢٠١١، نزحت عشرات العوائل الحموية إلى مدينة سلمية بمساعدة ناشطين من المدينة، عقبها نزوح عائلات أخرى من حمص وحلب(٢٠١٤-٢٠١٣) مع اشتداد وتيرة المعارك فيها، ووصلت أعداد النازحين الجدد إلى المدينة قرابة ١٥٠ ألفاً حسب إحصائية تقريبية، يعيشون مع الطائفة الإسماعيلية في أحياء المدينة وفي بعض القرى القريبة.

حمل السلاح مهنة وهرب من القتال

انتشرت في السلَمية ميليشيات عسكرية تشكلت من المتطوعين ويقودها ضباط متقاعدون من الخدمة في قوات النظام، إلى جانب تشكيل

(١) - (٢) بحث السوريون وتجربة النزوح - العلاقة بين سكان مدينة السلمية والنازحين إليها قسراً

مليشيا الدفاع الوطني و»الفوج الخامس اقتحام»، وازدادت مع ازدياد سطوتها عمليات الخطف والقتل.

خمس ميليشيات مسلحة من بينها حزب الله اللبناني إلى جانب التواجد العسكري الروسي والإيراني، لم يمنع «داعش» المتمركز في قرى صغيرة بالريف الشرقي من قصف المدينة بالصواريخ وارتكاب مجازر في قرى محيطة.

تنتشر ميليشيا الدفاع الوطني داخل المدينة وعلى نقاط التماس في الريف الشرقي، في حين تتمركز كتائب البعث في الداخل وتقوم بمهام تشبه مهام الشرطة، في حين تدعم روسيا مالياً وعسكريا «فوج الإحتياط « المكون من المطلوبين للخدمة الإحتياطية في قوات النظام، والذين يجندون فيه بعد تعديل أوضاعهم حسب ناشطين في المدينة.

يتمركز أيضاً في الريف الشرقي «لواء الصقور» بدعم وتدريب إيراني وينشط وكلاء «اللواء» في محاولة لتجنيد الشباب في صفوفه، وهو مركز لتدريب عناصر حزب الله اللبناني والذين يتمركزون وقوات النظام في قرية «صبورة» التي تعد ثكنة عسكرية، وتبعد ٧ كم عن قرية المبعوجة التي شهدت مجزرة نفذها تنظيم «داعش».

ابراهيم شاب يبلغ من العمر ثلاثين عاماً، كان يملك محلاً لبيع الخضراوات في سوق المدينة قبل أن يغلقه ويتطوع في صفوف ميليشيا الدفاع الوطني، بعد إغرائه من قبل رفاقه براتب يتجاوز ثلاثين ألف ليرة سورية وبسلطةٍ يفرضها سلاحه، عدا عما سيكسبه من عمليات السرقة والتي تعرف شعبياً (بالتعفيش).

أما موسى يقول إنه تطوع في صفوف الميليشيات للدفاع عن المدينة، التي تتعرض باستمرار لهجمات تنظيمات إرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)، ولكي يقضي خدمته العسكرية الإجبارية ضمن حدود المدينة وذلك بعد تعديل وضعه، خوفاً من سوقه إلى الجبهات الساخنة.

في حين لم يجد مهند مهرباً من ترك التعليم في إحدى المدارس والإلتحاق بحاجز لقوات النظام على أحد مداخل المدينة، بعد أن تم إبلاغه للإلتحاق بالخدمة الإحتياطية؛ ويقضي الآن عامه السادس في قوات النظام.

تتم عملية التجنيد عبر شبكة العلاقات الشخصية والعائلية في كتائب البعث، إضافة إلى «الفوج الخامس اقتحام» الذي شكله النظام السوري حديثاً وبقية الميليشيات، فيما يتوجه الموظفون المطلوبون للخدمة الإحتياطية إلى فوج الإحتياط خوفاً من فصلهم أو حرمانهم من رواتبهم، ويبلغ الحد الأدنى لأعمار المتطوعين في الدفاع الوطني ولواء الصقور وكتائب البعث ١٧ عاماً، حسب ناشطين.

مصادر أهلية من داخل المدينة طلبت عدم الكشف عن هويتها قالت لـ» صور»: إن الركود الإقتصادي وانهيار القوة الشرائية لليرة السورية وغياب فرص العمل، إضافة لتدني الأجور مقابل جنون في أسعار المواد الإستهلاكية، دفع المئات من الشباب العاطلين عن العمل، للإنخراط في الميليشيات لأسباب إقتصادية حيث الأعمال الحرة شبه متوقفة، والأجور لاتسد الرمق، ولأسباب نفسية كالشعور بالأمان والقوة والذي يمنحه السلاح لحامله، والذي يستعمل الآن في عمليات الخطف وابتزاز المدنيين والتعدي على الجيران وإرهابهم.

أدت حملات التجنيد الإجباري وتردي الوضع الأمني والمعيشي إلى هجرة ماريقارب ٦٠٠٠ آلاف شخص إلى أوروبا معظمهم من الشباب منذ بداية سنة ٢٠١٤ دون حساب اللاجئين في دول الجوار.

تشكل العائلات ما نسبته ٤٠٪ والشباب دون سن العشرين ١٠٪، وتشكل الإناث النسبة الأقل حسب إحصائية أهلية شبه رسمية

وتشير المصادر إلى أن عمليات الخطف والإبتزاز تراجعت في الآونة الأخيرة، لأن معظم الأهالي يعيشون حالة فقر وعوز وبالتالي لم تعد هذه العمليات تدر أرباحاً على عصابات الخطف. كما كانت في السابق.

يتلقى نحو ٨٠٪ من العائلات القاطنة في المدينة والنازحة إليها من ريفها ومن ريفي حمص وحماة وحلب، مساعدات تقدمها «شبكة الآغا خان للتنمية» و»جمعية البر»، إلا أن المساعدات تأخذ بالتناقص كماً ونوعاً بشكل تدريجي، بحسب المصدر ذاته.

تشييع الشهيد ملهم رستم

في أنواع الجهل

نارت عبد الكريم

مما ذُكر على لسان الأقدمين قولهم: أعمى بصر ولا أعمى بصيرة. لكنَّ المحدثين أخذوا بعكس ذلك فكان البصر بالنسبة لهم أولاً ولا مكان للبصيرة في مدارسنا وجامعاتنا، فالعلم الحديث، بفروعه المختلفة، لم يأخذ بتلك الحكم القديمة باستثناء واحد وضيق هو مدرسة التحليل النفسي التي أولت الحدس والإحساس جلَّ اهتمامها وفضلتهما على العقل ومسائل القياس والكم. ولإعطائك دليلاً على وجود البصيرة يكفي أنْ تعرف بأي عينٍ ترى الأشياء في الحلم وتدرك شكلها وحجمها أثناء نومك حيث بصركَ مغمض وحسك الواعي غافل تماماً، فمن الذي يهرب من النمر المفترس أو الأفعى السوداء وهو نائم ليستيقظ مرعوباً بجسد متعرق وقلب مرتجف؟ وإنَّ لم يكن النمر أو الأفعى حقيقين، في تلك اللحظة، فعلام تهرب وتخاف؟.

إنَّ أسوء أنواع الجهل ذلك المدموغ بختم العلم لأنَّ الجاهل، في هذه الحال، من شدة تكبره واعتداده لن يرى جهله بتاتا بل سينطبق عليه المثل القائل «القرد في عين أمه غزال» ولذلك أتحفنا العديد من أولئك «الغزلان» وخصوصاً في القرنين الماضيين بمئات الألاف من الكتب والمخطوطات، التي تقدم لنا أجوبة ونظريات وعقائد، قاصدين من وراءها تنويرنا ورفع مستوى وعينا، فهل ما نراه في زمننا هذا يشير الى حصول تنوير وارتفاع في مستوى وعي البشر أمْ ماذا؟.

في الجاهلية الحديثة..

يستخدم الإنسان، عادةً، عبارات من قبيل غابتْ الشمس وذاب الثلج ومات الشخص الفلاني، ولكن ما الذي يغيب عندما يحل الظلام؟ الشمس أمْ نحن الذين نغيب عنها بسبب دوران الكرة الأرضية؟ وعندما يذوب الثلج ما الذي يختفي؟ الماء أمْ الصورة المؤقتة له؟ وعندما يموت الإنسان ما الذي يتحلل جسده أمْ روحه؟.

ويرى الإنسان كذلك أنَّ اليوم ينقسم الى ليلٍ ونهار، والانتماء الى يسارٍ ويمين، والموقف الى حق وباطل، فهل يعني ذلك أنَّ الإنسان نفسه ينقسم الى جسدٍ وروح؟ ثم ماذا؟ أليس هذا هو حال عقلنا المستند الى القياس الصوري وهو قياس وقعنا في فخه مراراً وتكراراً، فما السبب وراء ذلك؟.

إنَّ لدى الإنسان يقينٌ راسخ مضمونه أنَّ الوعي يتأرجح بين حدين فقط، هما العقل والجنون، في حين يشير البعض الى وجود حد ثالث يقع بينهما، أي بين العقل والجنون، وهو حد الحمق الذي قد يندرج تحته معظم البشر، والمقصود بالحمق هو أنْ تكون جاهلاً بجهلك، وليس عكس الجهل العلمُ، فالعلم جهلٌ من نوع آخر لأنه يقوم على احتقار معرفة الذات. وعكس الجهل الحكمة، فهل تشير سيرتنا، نحن البشر المتحضرون، الى بلوغنا أمْ الى جهلنا؟.

إدلب والتفاهم الروسي التركي.. ماذا يقول أبناء المحافظة؟

لبنى سالم

تعيش محافظة إدلب حالة ضبابية، بعد الاتفاق الروسي التركي حول إدخال إدلب ضمن مناطق «خفض التصعيد»، والحديث عن نية تركيا بالتدخل عسكرياً في المحافظة. وتدور نقاشات مطولة بين السكان حول احتمالات تطور الأمور في الفترة القادمة.

«صور» حاولت استطلاع رأي بعض القاطنين في المحافظة، والمهجرين إليها قسرياً من مناطق سورية مختلفة، طارحةً عدة أسئلة حول رأيهم بالتدخل التركي، ومدى قبول مشاركة روسيا فيه، والدور الإيراني ودور النظام، والتوقعات حول المستقبل القريب والبعيد.

نعم لتركيا، لا لروسيا

المهندس المدني محمد نور الدين من ريف إدلب الجنوبي، أكد للمجلة أنه يؤيد دخول القوات التركية، في حال كان هدفها إنهاء الحرب والبدء بعملية انتقال سياسي تقود إلى دولة مدنية ديمقراطية.

ويضيف محمد: «أفضّل لو كانت قوات أممية. روسيا دولة مجرمة بحق الشعب السوري، لكنها أكثر المؤثرين في الوضع. رغم ذلك أتوقع أن إيران غير سعيدة بما سوف يجري، فطموحاتها أبعد من ذلك. ولا اتوقع سيطرة النظام مطلقاً على أي جزء من إدلب بل سيطرة قوى حليفة لتركيا. لا أظن أن الأمور ستكون إيجابية على مستوى أهداف الثورة، لكنها إيجابية على الصعيد الإنساني على الأقل».

محمد كركص، صحفي من معرة النعمان، يبدي رأياً مشابها، فهو يوافق على التدخل التركي، لعدة أسباب منها تجنب تعرض مدينة إدلب للقصف، وإيقاف الاقتتال الذي يحصل بشكل متكرر بين الفصائل، والسماح برجوع جزء كبير من اللاجئين إلى داخل سوريا، وعودة الحياة طبيعة.

لا يتوقع كركص حصول أية اشكاليات بين أبناء المحافظة والجيش التركي، لأن معظم السوريين، حسب وجهة نظره، قريبون نفسياً وثقافياً من تركيا.

إلا أنه يبدي نفوره من المشاركة الروسية، فروسيا «دولة كاذبة ليس لها عهد ولا ميثاق، دخلت كطرف ضامن، وبالأمس قصفتنا بعشرات الغارات، ودمرت أكثر من خمسة مشافي وقتلت أكثر من ١٠٠ مدني، وبعدها أدلت بتصريحات أنها لم تقصف ادلب، فكيف لمثل هذا الدولة أن تكون ضامنة، كل السورين في المناطق المحررة غير راضين عن مشاركة روسيا في العملية».

يستبعد محمد المخاوف حول استغلال النظام للاتفاقية للسيطرة على المحافظة. فلو أراد النظام ذلك «كان استغل الفرصة بعد سيطرة روسيا على حلب، حيث تراجعت عزيمة الثوار كثيراً، والقرار ليس بيد النظام بل بيد روسيا، التي تتحكم بزمام الأمور».

إيقاف شلال الدماء

الرياضي وليد مخزوم، من أبناء مدينة حمص اللاجئين في إدلب، يقدم تحليله الشخصي للأوضاع، فبالنسبة له دخول الأتراك أنسب الحلول الراهنة، طالما أن العالم أجمع على أن هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) فصيل إرهابي. كما أن التدخل التركي سوف يوقف شلال الدم الدائم الذي يسببه طيران الروس والنظام، وسوف يخلق حالة أمان نسبية للمدنيين.

أما عن الدور الروسي فيبدي وليد وجهة نظر أكثر مرونة، ويقول: «روسيا قوة عظمى شئنا أم أبينا، وهي شريك مع تركيا في الاتفاق، رغم أننا أخلاقياً وإنسانياً ضد التعامل معها، لكن السياسة تفرض معايير أخرى أحياناً. لا أتوقع تدخلاً من النظام في إدلب، لأن الكلمة العليا في سوريا هي لروسيا، وهذ ا الشيء إن تم سوف يخلق مشاكل بين روسيا وتركيا، صاحبتا المصلحة بتحقيق الاستقرار في الشمال السوري».

وعن الدور الإيراني يضيف: «أعتقد أن دور إيـران تحجّم كثيراً، بوجود الـدول العظمى الأخرى، وعلى المدى القريب أتوقع أن تسود حالة من الاستقرار».

مجد الدين الجمعة، من مقاتلي الجيش الحر في حمص الذين لجأوا إلى إدلب، يرى الموضوع من الناحية العسكرية، فتدخل القوات التركية «يوفر حظراً جوياً يحمي المدنيين من المجازر اليومية، وسيحقن دماء المقاتلين والمدنيين التي سوف تراق في معارك لا طائل منها بين هيئة تحرير الشام وفصائل الجيش الحر وقوات درع الفرات، ما من شأنه استكمال مسلسل تدمير ما تبقى من المحافظة».

رئيس المجلس المحلي السابق في سراقب أسامة الحسين ينقل للمجلة هواجس أهالي بلدته: «لم يبق غير التدخل التركي، هو الحل الوحيد، وفي حال عدم تدخل تركيا سوف يكون الوضع سيئاً جداً. إشراك روسيا بالاتفاق سياسياً أمر مطلوب، أما تواجدها عسكرياً أمر مرفوض، هي دولة عدوة قتلت الآلاف من شعبنا».

ويضيف الحسين: «من المؤكد أن لإيران دوراً فيما يتم، فهي موجودة في عدة مناطق، وهناك اتفاق روسي إيراني حول ذلك. هي تريد حصة من الكعكة السورية، وتحاول جعل نصيبها أكبر كلما سنحت لها الفرصة».

إلا أن المسؤول المحلي يعود ليبدي بعض الحذر من عواقب التدخل: «حتى اللحظة طبيعة الدور التركي مبهمة، لا أحد يعرف إن كانت ستدخل في مواجهة عسكرية مع هيئة تحرير الشام، أم ستسلم الأمور للفصائل المتعاونة معها».

ويختم حديثه بالقول: «على المدى القريب سوف تكون هناك حالة ارتياح عامة بين المدنيين بسبب توقف القصف، وهذ ا همنا الأول. من الناحية السياسية فإن استمرار ضعف المعارضة لن يمكننا من استخلاص نتائج عملية تحقق مطالبنا كشعب خرج لتحقيق كرامته».

أهون الشرور

لؤي العلي، محامي وعضو «المكتب التنفيذي لمجلس مدينة حلب» (فرع ريف إدلب) يبدي رأيا مشابهاً: «التدخل التركي هو أفضل الشرور المحدقة بالشعب السوري المنكوب، أخلاقياً لست مع تدخل الروس في الاتفاق، ولن نسمح في يوم من الأيـام بتدخل النظام وإيـران في إدلب، شاءت القوى الدولية أم رفضت».

لأهالي المحافظة رأيهم الأكثر عفوية، وإن كان لا يختلف كثيراً عن آراء الصحفيين والمقاتلين والناشطين المحليين. تقول ريم العطشان، وهي ممرضة من معرة النعمان: «حتى متى سنظل نعيش حالة الموت اليومي؟ ولمتى سوف نحتمل ظلم هيئة تحرير الشام وأحكامها الجائرة، لم يعد لنا خيار إلا بدخول الأتراك، رغم عدم سعادتنا الضمنية بوجود أية قوة أجنبية على أرضنا. لو خُيّر الشعب بين الأتراك والروس والنظام، بالتأكيد سوف يختار الأتراك».وتختم ريم حديثها بالتعبير عن آمالها المستقبلية، التي ريما تلخص آمال وتطلعات معظم أبناء المحافظة: «على المدى القريب أتوقع استقرار الأوضاع الأمنية، ولا أتوقع أن يحصل صدام بين الأتراك وهيئة تحرير الشام، لأن قادة الهيئة يتميزون بالبراغماتية ويتقنون المفاوضات. وعلى المدى البعيد أتمنى ألا يبقى الأتراك طويلاً في بلدنا بعد استقرار الأمور. وأن يعود السوريون لتقرير مصير بلادهم».

جرائم الشرف، الظلم المستمر

عاصم الزعبي

لم تكن تعلم دينا، الطالبة الجامعية، أنها سوف تقتل مرتين، ففي ذلك اليوم من العام ٢٠١٢، كانت تستقل الباص في طريقها إلى دمشق، إلى الجامعة، حيث تم إنزالها على أحد الحواجز التابعة للمخابرات العسكرية، ومن ثم أقتيدت إلى أحد الفروع الأمنية في دمشق، كانت تهمتها أنها أخت أحد مقاتلي المعارضة المسلحة، وهناك تعرضت للتعذيب الشديد، وتعرضت للإغتصاب عدة مرات من عناصر الفرع بوحشية كبيرة، بقيت في السجن عدة أشهر لتخرج بعدها، وتغادر مع أهلها ووالدها الذي لا يعرف حتى ذلك الوقت ما حصل مع ابنته إلى أحدى الدول المجاورة لسورية، لتعيش دينا حياة يملؤها رعب من أن يعرف والدها بقصتها، ولكن بعد ثلاث سنوات عرف الأب بما حصل، فإتخذ قراره بغسل العار كما يراه ويراه الكثيرون في المجتمع، فعاد بعائلته إلى مدينته في سورية، ليرتكب جريمته في قتل ابنته التي قتلت قبل ذلك عن سبق إصرار، في ظل عدم وجود أي قانون رادع لهذا النوع من الجرائم.

جرائم الشرف، هي جرائم قتل يتم إرتكابها من قبل أحد أفراد أسرة ما من الذكور، بحق إمرأة أو فتاة، من نفس الأسرة، لأسباب تتعلق بإرتكابها عملًا ما يخل بالأخلاق، كالزنا أو إقامة علاقات غير شرعية، وأحيانًا لمجرد الشبهة، من أجل الحفاظ على الشرف بالطريقة المسماة غسل العار.

التاريخ القانوني لجرائم الشرف في سورية

لم يرد في قانون العقوبات السوري ما يسمى بجرائم الشرف، بل سميت بجرائم الإعتداء على العرض، ونص عليها في المـواد ٤٨٩ – ٥٠٧، وقد راعى المشرع السوري عند تنظيمه لأحكام هذه الجرائم أن يكفل الحق للمجتمع في صيانة العرض، ومصدر أهمية هذا الحق أنه تجسيد قانوني لشعور طبيعي موجود لدى كل فرد وهو الشعور بالحياء.

وقد اعتبر القانون أن جرائم الـشرف هي جرائم قتل وإيذاء، ولكن بدافع شريف، ونص على العقوبة عليها في المواد ٥٣٣ – ٥٣٤ – ٥٤٠ وما بعدها بدلالة المادة ١٩٢ من قانون العقوبات العام.

كما أعطى أعذاراً محلة، ومخففة للقتل في جريمة الزنا، المنصوص عنها والمعاقب عليها في المادة ٤٧٣ وما بعدها من قانون العقوبات.

وتم تبرير كل أنواع التخفيف، والإعفاء من العقوبة في بعض الاحيان بما أطلق عليه الدافع الشريف، والذي عرفه الإجتهاد القضائي بأنه «عاطفة نفسية جامحة تسوق الفاعل إلى إرتكاب جريمته تحت تأثير فكرة مقدسة لديه، قوامها غسل العار الذي ألحقته الضحية به وبعائلته».

وقد أشـار المـشرع إلى ذلك في المـادة ١٩٢ من قانون العقوبات، حيث لم يترك للقاضي أن يقدر وفق قناعته إذا ما كان هذا الدافع موجودًا أم لا، بل نص على إعتباره سببًا مخففًا متى توافرت أسبابه.

في بداية العام ٢٠١١، صدر المرسوم التشريعي

رقم ١، والذي تم بموجبه تعديل بعض المواد في قانون العقوبات الخاصة بجرائم الشرف، حيث تم إستبدال المادة ٥٤٨، بمادة أخرى، نصت على رفع عقوبة مرتكبي جرائم الشرف الحبس من سنتين كحد أقـصى، إلى سبع سنوات.

ولكن هذا التعديل في ذلك الوقت لم يمس نص المادة الأساسي، والذي يمنح الرجال حق القتل بشكل أوبآخر، بدلًا من إلغاء المادة بشكل نهائي، أو تشديد العقوبة لدرجة تجعل من يريد إرتكاب هذه الجريمة يتردد كثيرًا قبل إقدامه عليها، ولم يتمكن المشرع بذلك من حماية المرأة من هذه الجريمة.

جرائم الشرف بعد الثورة السورية

ليس هناك حتى اليوم في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، أي سلطة قضائية حقيقية، أوجهاز للشرطة يستطيع ضبط الاوضاع الأمنية، ومكافحة الجرائم الآخذة في الإزدياد يومًا بعد يوم حيث تسيطر فصائل مختلفة على هذه المناطق، وتعمل إما وفق المفهوم المناطقي، أو وفق مفهوم مرجعي ديني كما هو الحال في مناطق سيطرة تنظيم داعش.

فوضى القانون، في هذه المناطق والأوضاع السياسية والإقتصادية، وعدم وجود رؤية قانونية وقانون حقيقي يتم تطبيقه، زاد من نسبة الجرائم بشكل عام، وجرائم الشرف بشكل خاص، حيث باتت اليوم ترتكب لمجرد الشبهة، كما حادثة ماري، منذ شهرين في أحد المناطق، والتي كانت متزوجة حديثًا، وبعد مدة قام أحد الجيران بإخبار أهلها عن تردد أحد الأشخاص لمنزل ماري أثناء غياب زوجها، فقام أخوها على الفور بقتلها بإستعمال بندقيته، وقد وجدت في جثتها ٣٠ رصاصة، ليتبين للأهل فيما بعد أن الكلام الذي سمعوه كان عبارة عن كذب، لتكون ماري ضحية عادات وتقاليد بالية، تم العمل بها في ظل عدم وجود أي قانون يحمي المرأة في هذه الحالات.

لا يقل الأمر سوءًا في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، لكن في تلك المناطق يقوم التنظيم بتنفيذ هذا النوع من الجرائم تحت اسم تطبيق حد الرجم، أمام حشود من سكان تلك المناطق، حيث تم تسجيل عدة حالات لإرتكاب جريمة الرجم، كان من أبرزها، حادثة رجم شمسة العبدلله/ من مدينة الطبقة، حيث تم إتهامها بإرتكاب جرم الزنا زورًا، من قبل عناصر التنظيم، الذين كانوا يلاحقون أفرادًا من المعارضة المسلحة، والذين لجؤوا إلى منزل شمسة، التي رفضت تسليمهم للتنظيم، فتم إتهامها بهذا الفعل، وصدر حينها بيان عن داعش يقول بإعترافها بإرتكاب فعل الزنا لأكثر من مرة، وتم لاحقًا جلب السيدة إلى ساحة السوق الشعبي، حيث تم رجمها من قبل عناصر التنظيم الذين نفذوا ما إعتبروه حكمًا شرعياً.

تشكل أمـور عديدة، على رأسها العوامل الإقتصادية، والتعليم، والقوانين، والأعراف والتقاليد، التي تحكم المجتمع، عوامل أساسية تؤثر في تدني أو زيادة نسبة جرائم الشرف، التي لا تزال حاضرة وبقوة منذ عقود طويلة في مجتمعاتنا.

أسئلة بسيطة، ولكنها عميقة بمعناها طرحت حين تم الكلام عن جرائم الشرف، ومعرفة رأي شريحة من النساء في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المـرأة، كان أبرزها، أليس الرجل الذي يخون زوجته هو نفسه الذي يقتلها بحجة الدفاع عن شرفه؟ أليس ذلك الشاب الذي يقوم بحبس أخته، وضربها، وأحيانًا قتلها هو الذي يجالس الفتيات في الجامعات أو المقاهي، أو حتى يقوم بالتحرش بهن في الشوارع؟

من الصعب الإجابة عن ذلك، في ظل سيطرة مجموعة من العادات والتقاليد التي أثرت بقوة حتى على قوانين العقوبات، لتجعل من جرائم الشرف أحكامًا بالإعدام خارج نطاق القانون، وتبقى المرأة هي الضحية في كل ما يجري، في إنتظار قانون في المستقبل يقوم بإنصافها وحمايتها.

إعادة إعمار سوريا..(طبخة) سياسيّة روسيّة

أوروبا متردّدة.. الخليج العربي محروم.. روسيا وايران بيديهما المفاتيح..

النظام يعطي الحقّ الحصري لحلفائه ولبنان العرّاب

الإسكوا: مئة مليار دولار تعيد إعمار سوريا و٢٢٧ ملياراً تكاليف الدمار

نضال يوسف

لن يكون بمقدور سورية الدولة إعادة إعمار نفسها، هذا ضرب من المستحيل. التجارب المشابهة تؤكّد أن ثمة من ينتظر صمت المدافع، وسكوت الرصاص، وتوقّف هدير الطائرات الحربية، وصوت الصواريخ وخمود المدافع، ليحمل حقيبته الاستثمارية ويتقدّم بمشاريعه. واذا افترضنا، رغم يقيننا، أن الحروب ليست مجّانية، بل هي الوجه الخفيّ للاقتصاد، فإن إعادة الإعمار هو الوجه الجديد للحرب في سوريا، وتقاسُم النفوذ فيها. فمن هي الدول والشركات المسموح لها المشاركة في إعادة الإعمار؟ وكيف ستوزّع الكعكة على هذه الشركات والدول؟ وما القطاعات الدسمة والمربحة التي ستكون من نصيب الدول القوية؟ وهل سترمى الفتات لدول كجوائز ترضية؟

مجرّد دراسات

منذ ثلاث سنوات يتحدّث النظام السوري عن مرحلة إعادة الإعمار، وتحضّر حكومته مشاريع معيّنة لحلفائها، تستعدّ لإطلاقها لحظة توقّف الحرب. ورغم أن البنى الأساسية والشروط الموضوعية لإعادة إعمار سوريا، مازالت غير متوفّرة، تتسابق المراكز البحثية، والمنظمات الدولية، والأكاديميون، في إعداد دراسات مرتكزها الأساسي تقديرات إعادة الإعمار وكلفته. وبين تضارب الأرقام والتقديرات، تلتقي كل هذه الدراسات على نقطة وحيدة، وهي أن كلفة إعادة الإعمار الحقيقية، لن يُتفَّق عليها قبل توقّف الحرب.

نحن أمام تساؤل واحد: **كم تحتاج سوريا لإعادة إعمارها وبنائها من جديد؟** هنا نحتاج رقماً غير قابل للقياس والتأويل ووجهات النظر، وهنا هي الصعوبة. ما التهمته الحرب، قد يكون من الصعب إحصاؤه، لسبب بسيط، أن أكثر من ٤٠٪ من الاقتصاد السوري قُبيل الحرب، هو اقتصاد ظلّ غير منظّم، ما يعقّد المشكلة، ويسهم أكثر في خلق صعوبة وضع دراسة قادرة على الانطلاق من واقع، وليس من افتراضات.

خسائر حرب

إلا أن الدراسة التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بعنوان «برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا»، وأطلقتها مطلع العام الجاري في بيروت، قد تكون أقرب إلى الدقّة والموضوعية.

تقدّر الإسكوا في دراستها كلفة الحرب في سوريا ب ٣٢٧,٥ مليار دولار. هذا الرقم لا يقترب من تقديرات البنك الدولي، الذي أكّد في تقرير له، نُشر في تموز الماضي بعنوان: «خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا»، أن الاقتصاد السوري خسر ٢٢٦ مليار دولار جرّاء الحرب.

اللافت للانتباه أن كل التقديرات لكلفة الحرب، وتالياً كلفة إعادة الإعمار، حتى تلك التي تقدّمها حكومة النظام، ترسم صورة سوداوية جداً، ومأساوية إلى حدّ كبير عن سوريا. ويرى الباحث الاقتصادي شادي إبراهيم أنه من المبكر الحديث على نطاق واسع عن إعادة إعمار سوريا ككلفة مالية، وكل ما يجري الحديث عنه الآن، يندرج في إطار التسويق السياسي، الذي بدأه النظام في تحديد الجهات التي ستُعطى لها كعكة إعادة الإعمار، ومن سيُحرم منها؟

الأكثر عرضة للدمار

تقسم الإسكوا في دراستها كلفة الحرب في سوريا إلى ٢٢٧ مليار دولار بسبب الفرص الضائعة، و١٠٠ مليار قيمة الدمار الفيزيائي. وحدّدت الدراسة حجم الدمار في كل قطاع، إذ تصدّر قطاع السكن بقية القطاعات باعتباره الأكثر عرضة للدمار بنسبة ٣٠ في المائة، أي بنحو ٣٠ مليار دولار أميركي. وجاء على التوالي قطاع الكهرباء والمياه والمناجم بنسبة ٩ في المائة، ومن ثم الزراعة بنسبة ٧ في المائة. لكن ذهبت دراسات أخرى لتقديرات أكبر، منطلقة من الكتلة المالية التي تحتاجها إعادة إعمار كل قطاع وفقاً للخسائر، وصلت إلى ١١١ مليار دولار في العقارات، و٧٥ مليار دولار في الصناعة، و٤٥ ملياراً بقطاع الخدمات، يُضاف إليها ٢٤ مليار دولار في الخدمات العامة، و١٨ ملياراً في مجال النقل والاتّصالات، و١٥ ملياراً في الزراعة، و١٢ ملياراً في الخدمات المالية.

إلا أن تقدير حجم الخسائر، وفقاً لرأي عديد من الباحثين، لايعني إطلاقاً أن هذه هي كلفة إعادة الإعمار، وأن التناقض في تقدير كلفة اعادة الاعمار، بحسب الدكتور واثق الحلبي، يعود إلى الدراسات التي مصدرها عواصم أجنبية، ومؤسسات تتحفز للمشاركة في وليمة إعادة الإعمار، لجني أرباح وفيرة ومجزية.

وكان لافتاً أن يقول نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق جواد العناني، في تصريحات صحفية تناقلتها وكالات الأنباء الشهر المنصرم، بأن جهات غربية تروّج لكلف مبالغ فيها، لإعادة الإعمار في سوريا، لكن التقديرات الأولية للبنك الدولي، تشير إلى ١٠٠ مليار دولار، لإعادة البنية التحتية إلى طبيعتها، تتبعها ٨٠ مليار دولار أخرى لتشغيل مشروعات تنموية.

اتّجاهات وسيناريوهات

ستبقى كلفة إعادة الإعمار كنهر غزير التدفّق، مادامت الحرب مستمرّة، والسؤال المهمّ الآن، في معرض بدء التحضير لمرحلة إعادة الإعمار، محلّياً وعربياً ودولياً، من سيشارك بهذه المهمّة؟

ثمّة سيناريوهات مختلفة في هذا الشأن، حاولت (صُوَر) تقسيمها، وفقاً لاتّجاهات سياسية، وذلك لأن عملية إعادة إعمار سوريا، ليست قضية مالية بحتة، أو شأن اقتصادي مجرّد، بل إنها عملية سياسية بامتياز. وسيحظى المُنتصر عقب نهاية الحرب، الذي سيعلن بيان وقف العمليات القتالية في البلاد، الحقّ في تحديد الجهات والأطراف التي يحقّ لها المشاركة في إعادة الإعمار، وهؤلاء سيحدّدون شكل إعادة الإعمار، وطرائق تمويله، ومن البديهيات أن تُدرس من جديد

احتياجات الاقتصاد السوري في المرحلة القادمة.
يشترط النظام السوري، وفقاً لتصريحات مسؤوليه، أن يكون حلفاؤه هم أصحاب الحقّ الحصري في إعادة الإعمار. هذا يعني روسيا وايران والصين وشركات الحلفاء اللبنانيين.
ولا يتوانى الرئيس بشار الأسد، في كل لقاءاته عن الحديث عن إعادة الإعمار التي ستكون للحلفاء، وفي لقائه مع وفد اقتصادي روسي، لفت إلى أنه «من الطبيعي أن تكون المشاركة في عملية إعادة إعمار سوريا للدول التي وقفت إلى جانب الشعب السوري في حربه ضد الإرهاب». وفي اجتماعات اللجنة الحكومية السورية- الروسية المشتركة للتعاون الاقتصادي التجاري والعلمي الفني التي انعقدت في سوتشي مطلع تشرين الأول ٢٠١٧، خاطب وزير خارجية النظام وليد المعلم الروس بالقول «من الطبيعي أن نخوض معاً معركة بناء الاقتصاد السوري، وأن يشعر المواطن في روسيا الاتّحادية بأن الأعمال التي قامت بها روسيا في سورية هي مجزية أيضاً». ليردّ على هذه الدعوة نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري روغوزين، إن الشركات الروسية «ستباشر» عملها في إعادة إعمار سوريا، إذ أن «الوقت حان لإحياء» الاقتصاد السوري. مشيراً إلى الاستعداد لتنفيذ «مهمّة أكثر تعقيداً» في مرحلة ما بعد الحرب وهي إعادة إعمار سوريا.

> يشترط النظام السوري، وفقاً لتصريحات مسؤوليه، أن يكون حلفاؤه هم أصحاب الحق الحصري في إعادة الإعمار. هذا يعني روسيا وايران والصين وشركات الحلفاء اللبنانيين

بوصلة إعادة الإعمار

تشترط العواصم الأجنبية، بخاصة الأوروبية وواشنطن، التي تقف ضد النظام السوري، رحيل هذا النظام وتحقيق الانتقال السياسي المطلوب، للمشاركة بعملية إعادة الإعمار. كما تتّفق عديد عواصم عربية لا سيّما الخليجية منها، مع هذا الموقف. لكن النظام السوري الرافض لمناقشة أي قضية قُبيل «القضاء على الإرهاب»، يحاول أن يسجّل الانتصار، ليوقّع ـ بصفته المنتصر الوحيد ـ على عقود إعادة الإعمار. وتمكّنت روسيا في هذا المجال، وفقا للباحث شادي إبراهيم، من إحداث تعديل جوهري في بوصلة إعادة الإعمار، فبعد اتّفاقها مع تركيا على كثير من القضايا، خفّضت حدّة الاحتقان بين الرئيسين التركي طيب رجب أردوغان والسوري بشار الأسد، وبالتالي سيسحب أردوغان شرطه بتنحّي الأسد، وسيكون الثمن مشاركة تركية بإعادة إعمار سوريا. ويضيف إبراهيم، بالمسطرة ذاتها نقيس على المواقف العربية، والقراءة الواقعية تبيّن أن رياح التصريحات العربية الهجومية ضد النظام السوري، تحوّلت من عواصف رافضة للأسد، إلى مجرّد رياح هادئة. مبيّناً أن رفع الغطاء الأمريكي الداعم للجيش الحرّ، ومواقف تركيا بعد اتّفاقها مع روسيا بشأن إدلب، وتهديدات الأردن للمعارضة بتسليم معبر نصيب جنوب سوريا للنظام، ومواقف السعودية من الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، تجسّد بما لا يدعُ مجالاً للشكّ، أن روسيا تحضّر قائمة الدول المرغوب بها في إعادة الإعمار.

معارضة بلا قوة اقتصادية

وفي الوقت الذي يتحدّث فيه النظام السوري، عن إعادة الإعمار، مازالت المعارضة غارقة في تمزّقها، وتشرذمها. وكما أن النظام بدعم من حلفائه، يحقّق انتصارات واضحة، ويستعدّ الجميع لإطلاق إعادة الإعمار، كشكل من أشكال إعلان الانتصار، ولو جزئياً، ما زالت القوى المعارضة حبيسة مموّليها وداعميها، الذين تغيّرت مزاجياتهم، وأهواؤهم، ما خلق ظروفاً جديدة أكثر تعقيداً، لجهة رحيل النظام، وفي أحسن الأحوال لدى أكثر المتفائلين، تقتصر المسألة على عملية انتقال سياسي، ضمن شروط سيشارك بوضعها النظام ذاته. كما أن المعارضة السورية، لاتمتلك قوة اقتصادية نافذة، يمكن أن تضغط في اتّجاه مشاركتها بإعادة الإعمار، إن لم يتحقّق ذلك ضمن عملية سياسية. ويرى الباحث إبراهيم، أن النظام الذي رفض إعطاء المعارضة بكل أشكالها، أي دور، ورفض تقديم تنازلات لها، وهو في أسوأ حالاته اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وشعبياً في الفترة ٢٠١٢ لغاية ٢٠١٤، لن يقدّم تنازلات الآن، أو في لحظة التوافق على وقف الحرب. ويؤكّد أن الخرق الوحيد الذي يمكن أن يحدث هنا، سيكون بضغوط روسية إيرانية، التي لا ترى في المعارضة قوة يمكن الاستجابة إلى مطالبها. ويتوقّع إبراهيم أنه في أفضل الحالات يمكن اندماج المعارضة بالنظام السوري الجديد بعد توقّف الحرب.

تهميش أوروبي

تؤكّد التطوّرات السياسية الحالية، أن روسيا وأمريكا، تسعيان لتحييد الدول الأوربية عن مرحلة إعادة الإعمار في سوريا، بحسب الخبير عبدالرحمن تقي الدين، الذي تحدّث لـ (صُوَر) عن مواقف موسكو وواشنطن التاريخية الرافضة لحضور أوروبي قوي وأساسي في أي منطقة للنزاع، مع ترحيبهما بهذا الحضور شريطة تبعيّته للعاصمتين الأقوى في العالم. ويرى تقي الدين، أن مواقف دونالد ترامب تؤكّد أنه ينظر إلى الاتّحاد الأوروبي بنظرة تهميش، ومحاولات تحييد، وهذا يتطابق مع رغبة فلاديمير بوتين في أن يكون اللاعب القوي في أوروبا. وينطلق تقي الدين من تعقيدات الحرب في سوريا، ومشاركة عشرات الدول فيها، لتحديد من هي الدول التي ستشارك بعملية إعادة الإعمار، فضلاً عن تحديد دور كل دولة. ويبيّن أن هناك دولاً سترسل شركاتها، كما في الحالة الأمريكية والأوربية والروسية والتركية، ودول أخرى ستشارك حكوماتها بالإعمار مثل إيران، ودول أخرى سيكون لها حصة كبيرة انطلاقاً من التمويل الذي ستقدّمه.

شركات روسية تحضّر الملفّات

ثبّتت روسيا وإيران نفسيهما في سوريا، بعقود مختلفة اقتصادية وعسكرية، وبالتالي لن يكون لقوة على ضوء المعطيات الجيوإستراتيجية المتوفّرة، أن تزحزحهما من التواجد باختلاف أشكاله على الأراضي السورية. وهناك أكثر من ٦٥ شركة روسية مهتمّة بإعادة الإعمار وتملك تجارب واسعة في هذا الشأن، تسلّمت، وفقاً لمصدر حكومي سوري كشف لـ (صُوَر)، أن هذه الشركات تسلّمت المشاريع المزمَع الاتّفاق عليها كأولويّة في إعادة الإعمار لدراستها، وتجهيز ملفّاتها. أمّا الكعكة المتبقّية فستكون من نصيب من يرغب بإعادة الإعمار.
لكن ثمّة ما يتجاهله الباحثون في إعادة إعمار سوريا، ويرتبط بدور رجال الأعمال السوريين، في هذه المسألة. لن يتخلّى رجال الأعمال المرتبطين بالنظام، عن حصّتهم في مشاريع إعادة الإعمار، وعدد كبير منهم ينتظر الفرصة المناسبة ليقبض ثمن مواقفه، على شكل مشروع أو استيراد معدّات ومواد لإعادة الإعمار وغيرها. ويؤكّد الدكتور واثق الحلبي أن النظام السوري اعتاد على مكافأة داعميه ومؤيّديه بطرق مختلفة، ولا بدّ أنه سيخصّص جزءاً من المشاريع لرجال الأعمال الذين ساندوه أثناء الحرب. متوقّعاً أن يكون نصيب هؤلاء مجرّد الفتات من مشاريع إعادة الإعمار، لأن المتنافسين على هذه المشاريع هم الدول والشركات العملاقة.

منصّة لإعادة الإعمار

يسعى لبنان ليستقطب الراغبين بإعادة إعمار سوريا، فهذا البلد المنقسم بين مؤيّد للثورة السورية وآخر محارب ضدّها، يقف على طرفي نقيض، لكن لغة المال ستكون حاسمة. أشعل رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري بتصريح له نيران إعادة الإعمار في سوريا. الحريري وعقب لقائه في واشنطن الرئيس ترامب، في تموز الماضي،

طلب أن يكون لبنان منصّة لإعادة الإعمار في سوريا. كما أن اجتماعات لبنانية روسية مشتركة عقدت خلال الفترة الماضية، وناقشت هذه المسألة، وذلك لإدراك لبنان أن روسيا ستكون بيضة القبان في إقرار مَن سيشارك بإعادة إعمار سوريا.

ومن المتوقّع أن يكون لبنان عرّاب إعادة الإعمار في سوريا، إذ تسعى قياداته لحجز دوره في هذه العملية، مقدّماً دوراً لوجستياً فيما يتعلّق به كموقع جغرافي لا بدّ من الرضوخ له، لاسيّما أن النظام السوري سيتشدّد إلى أبعد الحدود من جاره الشمالي أي تركيا، وسيحاول تخفيف التعاون مع الأردن الذي كان داعماً للثورة في مواجهة النظام. كما يعتمد لبنان على خبرته في إعادة الإعمار التي جرت في تسعينيات القرن الماضي بعد توقيع اتّفاق الطائف، الذي شكّل مخرجاً للقوى اللبنانية المتقاتلة. فضلاً عن قدراته الكبيرة في مجال الاستيراد والتصدير والخدمات، والبنوك. لكنّ الدور المهمّ الذي يتخوّف منه النظام هو أن لبنان سيكون واجهة لشركات عربية وأجنبية، وقفت ضدّه خلال سنوات الحرب، وتريد أن تكسب فرصة إعادة الإعمار. ما يعني أن هذه الدول ستؤسّس شركات في لبنان للدخول في هذه العملية، وعلى مايبدو أن اللبنانيين على استعداد لتوفير هذا الغطاء. لكن في المقلب الآخر، فإن الاتّحاد الأوروبي، الرافض للمشاركة بعملية إعادة الإعمار مشترطاً الانتقال السياسي، سيفتح الباب الخلفي لمشاركته، وبالتأكيد لبنان هو النافذة التي تسمح لدول الاتّحاد الأوروبي النفاذ إلى سوريا.

الانقسام اللبناني سياسياً، له شقّ توافقي، يعمل أنصاره خلف الكواليس، إذ يتّفق طرفا الانقسام، على دور لبناني في إعادة إعمار سوريا، ويتحدّثون على أن يكون لبنان» محطة إلزامية» لكل الراغبين بإعادة الإعمار في سوريا. وليس سرّاً أن الصحافة اللبنانية تتحدث عن إبرام صفقات بين شركات خليجية ودولية من جهة ولبنانيين لتسجيل شركات جديدة في لبنان تكون النافذة الخلفية لهم للدخول في إعادة الإعمار في سوريا، وأبرز هذه الشركات هي شركات المقاولات.

> هناك أكثر من ٦٥ شركة روسية مهتمّة بإعادة الإعمار وتملك تجارب واسعة في هذا الشأن، تسلّمت، وفقاً لمصدر حكومي سوري كشف لـ (صُوَر)، أن هذه الشركات تسلّمت المشاريع المُزمَع الاتّفاق عليها كأولويّة في إعادة الإعمار لدراستها، وتجهيز ملفّاتها. أمّا الكعكة المتبقّية فستكون من نصيب من يرغب بإعادة الإعمار

النسخة المحلّية

يتسائل كثيرون ضمن الوسطين السياسي والاقتصادي، هل سوريا بحاجة إلى حريري بنسخة سوريّة؟ هذا سؤال منطقي سيحدّد جوهر إعادة الإعمار وشكله، وطرائق تمويله، والثمن السياسي والاقتصادي الذي ستدفعه سوريا من أجل إعادة الإعمار كما دفعته بشكل مرير خلال الحرب، فإعادة الإعمار تعني نفوذاً، وربحاً، وسيطرة. وليست مجرّد شركات تأتي للبناء مقابل مال وربح وفير، إذاً ثمّة ما هو تحت الطاولة. رفيق الحريري أسّس سوليدير لإعادة إعمار بيروت مقابل رئاسة الحكومة. هذه تجربة تاريخية، لايمكن نكرانها، ومازالت مفاعيلها قائمة. فهل يوجد رجل أعمال سوري قادر على القيام بهذه المهمّة؟ وماهي الضمانات الدولية التي تسمح لاسم ما بأن يأخذ الحصة الأكبر في هذه العملية؟

كل المـؤشّرات تؤكّد أن تجربة لبنان في إعادة الإعمار، ممثّلة برفيق الحريري، غير قابلة للتطبيق في سوريا. لأن حلفاء النظام الذين يحجزون المشاريع ذات الصلة بهدوء، وبتقاسم واضـح، لن يسمحوا لمثل هذه التجربة. كما أن الخلافات الجوهرية بين حلفاء النظام (الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية) مع المحور الآخر الذي تمثّله أمريكا وتركيا والاتّحاد الأوروبي وعديد الدول العربية بخاصة الخليجية، يقف حائلاً أمام التوافق على شخصية من هذا القبيل، لخلاف عميق في الولاء. ويرى تقي الدين: أن تركيبة النظام السوري، التي ترجّح أغلبية السيناريوهات المتداولة بقاؤه، لاتسمح بمثل هذه الحالة. وقال: لايمكن أن يعطي النظام فرصة لشخص معيّن يُطلق عليه فيما بعد أنه باني سوريا، فهذا من اختصاص رئيس النظام. وأشار إلى أنه لايمكن لشخص أن يجازف بهذه المهمّة، حتى وإن حصل على ضمانات دولية، فالعملية سياسية بحتة، ولن يتجرّأ أحد على المجازفة، والتجارب السابقة في لبنان وغيره حيث يد النظام السوري طولى أتت بكوارث.

بقليل من التفاؤل

ستصحو سوريا يوماً ما، بعد توقّف الحرب فيها، وتجد أن الراغبين كثر بإعادة إعمارها، من شركات ودول. لن تجد صعوبة في إيجاد التمويل، أو مَن يقوم بإعادة الإعمار، لكن الصعوبة الحتمية التي ستواجهها، تتعلّق بأي ثمن ستقبل سوريا المُدمّرة، إعادة إعمار ما تهدّم فيها؟ وكيف سيكون مشروع (مارشال) سوريا؟ ومقابل ماذا؟

يؤكّد الدكتور الحلبي أن إعـادة الإعمار عملية ضخمة، وثمّـة كتلة مالية هائلة تنتظر وقف الحرب، حتى تُضَخ، وطرائق التمويل لن تكون مشكلة، مرجّحاً أن رضـوخ سوريا للديون، كـشرط موضوعي لدخول الشركات في مشاريع إعادة الإعمار، والمـس بقرارها السيادي هو شرط الدول التي ستفرض نفسها في هـذه العملية. ويخلص الدكتور الحلبي إلى أن السوريين الذين يتطلّعون بتوق للخلاص من الحرب سيكونون مع موعد جديد من حرب الديون واستنزاف الثروات، فالدول التي أعيد إعمارها عقب حـروب مماثلة، رازحـة تحت ديون كبيرة، وفي أحيان كثيرة ثرواتها لا تستطيع خدمة الدين العام كلبنان، دون أن تتحقّق إعادة الإعمار، أو التنمية المنشودة. في حين ينحو الباحث إبراهيم باتّجاه التفاؤل قليلاً، مبيّناً أن وقف الحرب، يعني وقف الخسائر والقتل، وعقب ذلك يمكن القبول بأي خسارة أخرى، كونها ستكون الأقل حتماً من استمرار الحرب.

بلع الموسى

ملفّ إعادة الإعمار في سوريا، لا يقلّ خطورة عن الحرب بعينها، لأنه يتضمّن سياسة مستقبلية ستُرسم للدولة السوريّة، لايمكنها أن تحيد عنها. وإذا كان المنتصر عادة يوزّع الدعوات للمشاركة بإعادة الإعمار، فهذا يعني أنه لن تُقدّم الدعوات المجانية، وستكون هناك عناية فائقة باختيار الدول والشركات المشاركة في توزيع المشاريع. وستبلع سوريا الموسى مرة ثانية في إعادة الإعمار، كما ابتلعته في الحرب.

آكيتيا.. قصة الأرض والهوية

أنجيل الشاعر

«أرخى الليل رطوبته الثقيلة على أرواح الكائنات المرئية في أرض البداءة، وأتاح للأرواح اللامرئية خفة التسلل لغزو الأحلام، ونامت ريح خريف بارد الأوصال، في فراش رماديّ داكن، نوماً متقطع الأناس، وتعب الرمل الجفول من ملاحقة حلمه الغامض على أشرعة الريح، واستراح في حضن أمه الدافئ. وحدها القلوب الشقية ظلت ساهرة تُحكم التوازن القلق لعلة الخلق في معادلة الحياة والموت»... هكذا افتتح الكاتب جاد الله الجباعي روايته آكيتيا، الغنية بالرموز والإشارات والعلامات التي تُدخل القارئ والقارئة في عالم مسحور، لا تلبث اللغة أن تفتح باباً من أبوابه حتى تسدّ أبواباً أخرى. اللغة المترفة تبدو بطلة الرواية كما في روايات سليم بركات.

عندما تتكثف اللغة تتوهج المعاني وتفيض الدلالات، فتغدو الكتابة كأنها فن تقطير الكلمات للحصول على روح اللغة (إسانس) أو لغة الروح، التي تنفتح على فضاءات رمزية وأسطورية تتصادى فيها آلام المحرومين من حقوقهم، والمقتلعين من أرضهم. هذه اللغة تضع العقل أمام تحديات التحليل والتركيب والاستقراء والاستنتاج والتأويل.

آكيتيا، رواية للكاتب السوري جاد الله الجباعي، صدرت عن دار الحصاد بدمشق، عام ٢٠١١. وله قبلها رواية «أفاريز الشبابيك الوهمية»، صدرت عن الدار ذاتها.

تتناول الرواية مسألتين مختلفتين، المسألة الكوردية، ومسألة النازحين من الجولان السوري المحتل، وهما نموذجان لمسائل مشابهة في أماكن أخرى وأزمنة أخرى، لكن الكاتب لا يتناولهما من الجانب السياسي، بل من الجانب الإنساني، على الرغم من خضوع أبطال الرواية لسلطة أمنية لا تكفّ عن مراقبتهما وإذلالهما، تحت اسم خدمة الشؤون الاجتماعية، فتفقد الحياة معناها في نظرهما ويستقيل الأنبياء من نبوءتهم.

آدم الكردي محروم من الجنسية السورية أسوةً بمئات آلاف الأكراد الذين جُردوا من جنسيتهم بإحصاء عام ١٩٦٢، ولا تزال قضيتهم معلقة حتى اليوم، وسمعان الجولاني مُقتَلع من أرضه منذ هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، كأن الكاتب يريد أن يقول في روايته، أن الأرض والجنسية متعادلتان في القيمة، وهما في المضمون تساويان الهوية والوطن، وإلاّ لماذا نطلق على الفرد صفة السوري أو المصري أو الأوروبي لولا ارتباط معنى الهوية بالأرض، ولولا أن الهوية تبرز سمات الأفراد الشخصية؟ يتبادر إلى الذهن سؤال ذو أهمية: لو كان آدم الكردي متمتعاً بجنسيته وما يرتبط بها من حريات وحقوق مدنية هل كان يمكن أن يُقتلع سمعان من أرضه ويحرم من حقه فيها؟

سمعان وآدم مشتركان في المعاناة والفقدان، مشتركان في ضياع الذات والهوية، لا الهوية الوطنية فحسب، إنما الهوية الإنسانية، هوية الوجود، لكن آدم منفيّ من الوجود، لا سمات شخصية، ولا هوية ولا أرض، وكذلك سمعان، على الرغم من اختلاف الأسباب

التي أدت إلى هذه المعاناة.

لم يكن اختيار الكاتب لأسماء روايته اختياراً كسولاً، أو اعتباطياً، إنما هو اجتهادٌ في دمج الأسطورة بالواقع، إذ لكل شخصية دلالتها الرمزية ونظيرها الأسطوري: «آدم» الإنسان وآدم أبو الأنبياء، ولد من غير دين أو ملة، ومن غير قومية أو جنسية أو وطن، فكان الكون وطنه حتى ظهور المُلك فصار شقياً، معادله الواقعي آدم الكردي المعذب الذي لا ينتمي إلاّ إلى الشقاء والعدم. وسمعان العمودي الرمزي، الذي بقي جالساً متنسكاً فوق عموده طيلة أربعين عاماً، محروماً من متاع الدنيا ومتعها، نظيره في الحياة المعيشة، سمعان الجولاني وحقه المغتَصب.

أحيقار البصير ملك الحكمة، مجرد شاهد على المعاناة الإنسانية وواقع اللاعدالة، فأين الحكمة في اغتراب الإنسان عن إنسانيته، وأين عدالة السماء والأرض في المساواة بين البشر؟ أبو العلاء المعري، بخلاف أحيقار عرَف الحدود بين الوجود والعدم، وبين العدالة والظلم، فحمّل الأنبياء مسؤولية شقاء البشر. استحضار كل تلك الشخصيات هو استحضار للوجود من قلب العدم، ورفض للواقع الذي صار عدمياً، يستهتر بالحياة الإنسانية وينتهكها.

آكيتيا ابنة آدم، يدل اسمها على رأس السنة الكردية حسب ما ورد في الرواية، حائزة على إجازة في الحقوق، لكن شهادتها لا تعني شيئاً ما دامت مأخوذة بذنب أبيها أنه كردي، - الإنسان مذنب في نظر السلطات المستبدة حين يولد من قومية تخالف قوميتها- فلا يحق لآكيتيا العمل بشهادتها ولا المطالبة بأبسط حقوقها. هل على الأكراد أن يعتذروا عن كونهم أكراداً، لكي يُعترف بإنسانيتهم وحقوقهم؟!

«الغبيرة»، قرية صحراوية حدودية، تشبه ساكنيها في البحث عن ذاتها، الشمس فيها

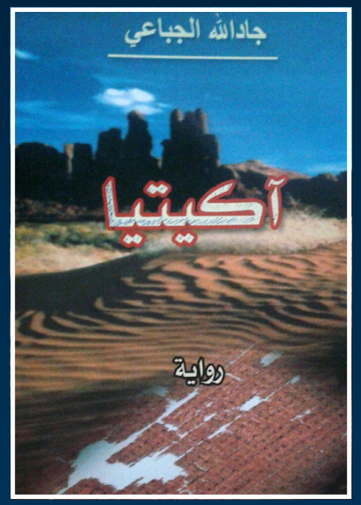

مخاتلة والظل أيضاً، مليئة بالغبار والدخان اللذين يفقدانها ملامح وجهها الصباحي، لم تكن الغبيرة إلا وعاءً لمن فقد هويته الإنسانية تحت مراقبة السلطة السياسية التي لا تغفل عن شيء، فقد مات سمعان داخل مكتب الخدمة الاجتماعية وهو في الحقيقة فرع أمني يلتقط الأخبار ويراقب الأفراد ويدعي ويحكم على هواه. كان سمعان يراجعه يومياً برفقة آدم لإثبات عدم مغادرتهما مكان إقامتهما الجبرية، يترأس هذا الفرع مساعد أول يدعى أبو نزار السمين، صاحب الكرش المنتفخة من الابتزاز. مات سمعان مقهوراً، مبتوراً، مات ذليلاً، وماتت إنسانيته في فحوى السؤال: «أين كنت حتى الآن يا سمعان؟، تكرر السؤال مرات ومرات: سبعة أيام يا سمعان، زمن خلق كامل، أين كنت في تلك الأيام السبعة؟

رد سمعان بكلمة واحدة: لم أكن. (...) كنت ميتاً على سطح بيتي، في ظل تينة إن شئت... نام سمعان وفارقته رائحة الجسد.

المسألة الكوردية مسألة مزمنة، كالمسألة الوطنية في الجولان، لا يزال حلهما على جدول أعمال التاريخ، وما يجري بين الكورد والعرب في سوريا والعراق وفي غير مكان دليل واضح على تعايش هشٍ وملغوم، فاجتماع سمعان وآدم في الروايةً، هو وصل بين قوميتين مختلفتين لا تعترف أيّ منهما بالأخرى، ولكن ما يوحدهما أقوى من النزعات الإثنية والتعصبات والحماقات الأيديولوجية. التجارب الإنسانية مشتركة بين البشر على اختلاف لغاتهم، فعلينا أن نتعلم فن الانتقال من الضجيج إلى الكلام، والكلام إنتاج للمعنى، وإنتاج للقيمة أيضاً، وأن نتعلم فن الانتقال من الإيمان إلى التفكير. أي أن نتعلم فن الانتقال من التبعية إلى الحرية. الإيمان يستبعد الآخر بداهة، أما التفكير فيستحضره ضرورة، وعلى هذا الاستحضار، استحضار الآخر والاعتراف بحقه في الاختلاف، يتأسس التسامح، حسب تعبير جاد الكريم الجباعي.

لم تغب الأنثى من الرواية، فهي في نظر الكاتب، سيدة المكان وسيدة الزمان، وسيدة الحضور في لحظات الغياب، فهي التجدد والانبعاث المتمثل في آكيتيا، وصلة السماء بالأرض، المتمثلة بزوجة آدم المتوفاة والتي لا تكف عن مناجاته:

«اصحَ يا آدم لا تنم، انظر إلى صدر السماء سترايَ، أنا نجمة الصبح البهية، قلادة النور على صدر الليل الساحر، وربة السحر(.....) أنا روح بابل ورائحة عدن، نوارة النور ومُقل الربيع الضاحك (...) أبي أسماني درّة السماء، وأمي أسمتني زبد البحر، كُتب اسمي برائحة الفاكهة الشهية وصلبان السعف، وممالك الزوال أنكرتني». الغبيرة والجولان كالنساء أنكرتهما ممالك الزوال.

«كان مساء وكان صباح يوم ثان» هذا الإيقاع التوراتي الذي استخدمه الكاتب، يرمز إلى عبثية الوجود بين قطبين متناقضين في حياة واحدة، في معادلة الحياة والموت، العدالة والظلم، الخير والشر، والنور والعتمة.

فيلم عطش
رمز صوريّ لعزلة وطن

رشا الصالح

فيلم عطش يصور حياة الإنسان الفلسطيني ومرارة الجفاف والحروب التي يقاسيها في حياته، فهناك عطش للعيش بحدّ ذاته وعطش روحي لمحبّته الأرض منتمياً إليها، متشبّثاً بجذوره التي تربطه بها، عطش ميتافيزيقي آخر يجسّد حالة عزلة الفرد حتى عن نفسه التوّاقة للحياة، وكذلك عزلته عن مجتمعه مصارعاً كل ما فيه للحصول على قطرة أمل يحيا بها، مناشداً الاستمرار رغم آلام الجفاف والقهر بكل أبعاده، والتي بَرَع المخرج توفيق أبو وائل في نقلها، من خلال حكاية عائلة فلسطينية تُدعى عائلة (أبو شكري) مختزلاً بها كل الإسقاطات الفكرية والاجتماعية والسياسية لحال فلسطين.

تلك العائلة التي تعيش بعيداً عن الناس في واد مهجور والذي كان فيما مضى مركزاً لتدريب الجنود الإسرائيليين، فالعائلة وأفرادها مستوطنون غير شرعيين آلت بهم الحال هذه بعد حالة النزوح التي فرضها الأب (أبو شكري) على عائلته وخاصة بعد حادثة اغتصاب ابنته جميلة، الحدث الذي مزّق كيان الأسرة من الداخل وعرّضها لحالات الصراع الاجتماعي والاقتصادي.

في تلك المنطقة حيث مقوّمات العيش الكريم فيها معدومة تعاني من جديد شكلاً آخر من الألم، وهو حالة الوحدة والعزلة الخارجية إضافة للعزلة لداخلية بين أفرادها، والتي استطاع المخرج أن يعبّر عنها بشكل واضح من خلال مشاهد غالبيّتها صامتة عبر تمرير بعض الكلمات المقتضبة في الحوار الدائر بين أفراد الأسرة، والتي استخدمها باحترافية عالية، كشف حالات المتناقضات والثنائيات المتعاكسة التي أجاد طرحها من خلال شخوصه

المخرج توفيق أبو وائل

وانفعالاتها، طارحاً بذلك عدداً من الأسئلة الجوهرية في الخطاب السينمائي وخاصة الفلسطيني، متباعداً في الرمزية الإسقاطية المرتحلة بين النقيضين في تصوير الحكاية، بين الهوية والانتماء، بين الصراع والقبول، بين التمرّد والاستسلام، بين الماء والنار، بين الحب والكره، بين القسوة والحنان، بين العطش والارتواء، لتصبح حكاية عائلة أبو شكري هي قصة فلسطين في بعدها الزمكاني التاريخي التي صوّرت بخطّ زمني درامي سينمائي جديد معتمدة على إظهار الثنائيات المتضادّة في تمرير مشاهده التزامنية المتواصلة، فكل مشهد كان لا يخلو من وجود النار والماء كعنصرين متضادّين متلازمين، فمثلاً شخصية الأب أبو شكري ظهرت كشخص يعمل في صناعة الفحم وبيعه لتأمين لقمة العيش لأسرتـه، فبالنار يصنع الفحم لتأمين سيرورة الحياة المعيشية لأسرتـه وبالماء يـروي عطشهم، حيث عمل جاهداً لوصول الماء لبيته عبر ماسورة وأنابيب ممدّة من قرية مجاورة والـذي تناوب هو وابنه شكري على حراستها حفاظاً منه على حالة الارتـواء بكل مفاهيمه، وبالتالي يظهر الماء والنار كثروتين جماليّتين في الفيلم الذي يعتمد في كثير من كوادره على هذه العناصر مثل الدخان والفحم والنار والماء.

إضافة لتناول المخرج ببراعة حالة العزلة الكارثية والعطش الداخلي لكل شخصية على حِدَة، ومحاولتها بأسلوبها في التفكير لكسر هذه العزلة والخروج من حالة العطش الدامي الذي تعيشه هي والبلاد.

فمثلاً البنت الكبرى لعائلة أبو شكري جميلة نشاهدها تجاهد في كسر جدار الزمن كنوع من التسلية والتمرّد على واقعها لتجد في رواية الكاتب محمد شكري حلماً لها فلا تفارقها الرواية التي تحتفظ بها في صندوق أسرارها مع صورة لحبيبها، لنكتشف أن ما مرّت به هو علاقة عاطفية وليست حالة اغتصاب كما اعتقد أبوها، متشبّثة بالرواية التي كانت قصّتها تشابه معالم شخصيتها الثائرة المتمرّدة والراغبة بالتعلّم. وأيضاً حليمة البنت الصغرى التي تذهب لعالمها المُتخّيل عبر الموسيقى لتصنع بدلاً من آلة القانون آلة بسيطة من المسامير وأغطية المشروبات؛ لتخلق موسيقاها بنفسها، مولجة نفسها في عالمها الافتراضي بعيداً عن واقعها العَطِش المعزول عن الحياة نفسها، وأيضا شكري الابن الذي يصارع الأب في إصراره للذهاب إلى المدرسة، فنشاهده أيضاً شغفاً بكسر حالة العزلة الزمانية التي وضعت بها العائلة، ممسكاً المذياع الذي وجده في الغابة محاولاً إصلاحه بكل قـواه، ليتمكّن من خلاله السفر للعالم الخارجي ولو ذهنياً، وكذلك الأم التي نشاهدها تحاول تعلّم القراءة والكتابة رافضة أمّيّتها، رافضة حالة تغييبها القسري عن مفردات الحياة، صانعة أبجدية جديدة للتعامل مع الحالة الموجودة، أمّا الأب وحده فكان حبيس ذكرياته ورفضه، معانداً التغيُّر بكل معانيه، مشكّلاً مصدر ضغط أُسريّ حتى على العائلة نفسها. كما عمد الفيلم أيضاً إلى جانب تصويره حالات العزلة الفردية لكل شخصية إلى الانتقال لطرح حالات الصراع بين أفراد الأسرة نفسها بين بعضهم البعض من جهة، ومن جهة ثانية مع عالمهم الخارجي.

مشيراً لحالة الاستبداد بينهم، وذلك عندما حاول شكري فكّ أَسر أخته جميلة من القيد الذي وضعها أبوها فيه، عندما حاولت الهرب والتمرّد عليه، مصوّراً معاندة الابن أباه الظالم التسلُّطي الذي كان يستخدم القوة كلما سنحت له الفرصة للسيطرة على أسرته بحسب منهجيّته التسلُّطية في التفكير، هذه القوة الظاهرية التي سرعان ما تتلاشى أمام الواقع الخارجي لتتحوّل إلى ضعف كبير وخنوع، والتي ظهرت جليّة في عدم مقدرته مواجهة لصورة جندي إسرائيلي وعدم مقدرته إطلاق النار عليه، وكذلك يظهر في مشهد وهو مختبئ خلف شجرة عندما يسمع صوت طيارة هليكوبتر إسرائيلية تحلّق فوقهم، متشبّثاً بابنه بخوف شديد، وتتجلّى سخرية المشهد، بضحكة الابن على أبيه وسرواله المبلّل من شدّة الخوف.

وحالة المفاجأة كانت في ذاك المشهد الذي سيظهر فيه الأب وهو يحاول تخريب ماسورة المياه التي تروي عطش أسرتـه، ويكتشف الابن ذلك ويبقى صامتاً.

وبذلك يكون المخرج قد استطاع بذكاء الخروج من تصوير حالة الصراع الفلسطيني بشكل مباشر، مكتفياً بإعطاء دلالات إسقاطية كبيرة (أنابيب الماء، المسدس الذي لا يعمل، المكان الذي تعيش به الأسرة)، بمشاهد تصوّر حال المقاومة الفلسطينية الداخلية وصراعاتها في الداخل ومع الخارج على مدى ما يقارب حوالي ستّين عاماً من الاحتلال والظلم.

أثار فيلم عطش جدلاً سينمائياً، وخاصة بعد حصوله على جائزة النقد الدولي في مهرجان، وجائزة التحكيم في مهرجان السينما العربية في باريس عام ٢٠٠٤، حيث عبّر الفيلم برمزيّته الجمالية عن الحالة المؤلمة التي آلت إليها القضية الفلسطينية بين حصار وقمع وشرخ بيئي وسياسي , وتسلُّط كبير ظلامي حتى في إيجاد الحلول للبلاد لارتوائها وحرّيتها.

ذاك القلب.. صاحب السعادة الحزين

نبيل الملحم

أهمّيته بحضوره، رجل طليق اليدين، هو هكذا بين بشر مكبّلي الأيدي، ومغلولي الأفواه، هذا هو تعريفي لبرهان بخاري، الشاهق، المتحرّك، الودود، والمغرور أيضاً حتى قال لي ذات يوم: ابتدأ الحديث بالبخاري، وسينتهي بالبخاري. وكان يقارن ما بينه وبين ذاك الـ «بخاري» الناطق الرسمي باسم الرسول.

لعب في المساحة الضائعة.. حدث ذلك يوم قرأ أحاديث الرسول، لا أعرف على وجه الدّقة كم حديثٍ سجّله البخاري الأول عن رسوله.. أظن أن مجموع ما سجّله من أحاديث تجاوزت مقدرة آلة ناطقة لا تكفّ عن الكلام.. آلة لا تنام، لا تأكل، لا تستحمّ، لا تلتفت إلى وسائد تسع زوجات.

وكـان على بخاري الثاني (بـرهـان)، تنقية الحديث الرسولي، مستنداً إلى مقاييس اللغة، الإسناد، العقل، فشحّلها حتى باتت الأحاديث إياها أقل من كمشة كلام، وكانت المجازفة، وأي مجازفة وقد ارتقى ناقل صوت الرسول الأول إلى مرتبة التنزيه، بين بشر، يبحثون عن النزاهة دون أن يملّوا من استخدام الساطور.. وكان بين ناري العمامتين وعمائهما:

العمامة السنيّة، وعمامات الملالي.

وحين يكون الخصم برهان، فعلى المتصارعين توحيد الجبهات.

هذا هو برهان بخاري، وهو من أوائل من أدخل «الكومبيوتر» إلى الشام، حتى كدنا ونحن نلعب على أصابع الكيبورد، وكأننا نلعب بأقدام كليو باترا، أو بفروة رأس بونابرت، وفوق هذا وذاك كان علينا أن نقرأ القرآن، ثم لا نلبث أن نعطي فسحة لعرق الريّان، ومعهما عبد الباسط عبد الصمد، الخليق بأن يكون مرتلاً لأمّ كلثوم، والمسؤول الحصري عن ارتفاع منسوب الحشيش والمزاج.

مزاج من؟

مزاج بشر اعتادوا الرفض.

رفض أيّ شيء، أيّاً كان، وهم يقذفون أقدامهم نحو فردوس لن يكون.

مات برهان وكأسه بيده، هو هكذا رجل مُصمّم ليموت كما يشاء هو لا كما يشاء الموت.

مات، ولم يكن له كما كان لسلفه البخاري الأول.. ليس له رسوله، فقد كان يتأرجح ما بين الصعلوك والرسول.

شيء ما فيه، يأخذك لنجيب سرور، بفارق بسيط، ولكنه الفارق الأكثر قتلاً للموت:

نجيب قتلته الخيانة فداواها بالسُكر.

والثاني لم يُخن، فسكر ليُخان.

الأول خانته المرأة، وليس ثمة إذلال يساويه.

والثاني خانه الأصدقاء، وهي الخيانة المقدور عليها، تلك التي لا توصلك إلى حوافّ الانتحار.. سقفها العتب على الصديق.

وكلاهما عاشا بي.. حتى كدت أن أموت مع الأول لأنه مات، وأن أحيا مع الثاني كي لا يموت.

وكلاهما مات.. يا للموت، تلك البضاعة المخزية التي يتساوى في ارتدائها الفارس والصرصار.

الموت إهانة.. سمعتها من اثنين.. من عزمي موره لي، ومن برهان بخاري، وكأنهما تلميذان كسولان يتلصّصان على أوراق بعضَيهما في امتحان النجاة.

- ألم أقل لكم أن الموت كلب؟

كلب شهي، عـضّ بأنيابه، الصدر الهائل لمارلين مونرو، بأنيابه التهم المتنبّي، أبو العلاء، شارلي شابلن، داليدا، سعاد حسني، وحتى جوزيف ستالين، فما بالك بأنيابه وقد انغرست بقافلة من صحابة الرسول؟ لا.. بل حتى الرسول نفسه لم ينجُ من عضّة هذا الكلب.

اليوم رمى ذكراه.. أعني ذكرى برهان.

نعم.. رجل يموت دون (سي في).. ولِمَ يكون (السي في)؟

(سي في) كأن نقول:

الاسم مسبوقاً بحرف الـ (د)، ذلك الحرف الحيوان الـذي يوطّد التلامذة المجتهدين، حفظة الدروس.

أو بصفة العالِم.

ولا بصفة الرفيق.

نعم مات بلا لقب.

لا الاستاذ يتّسعه.. لا أفندم يليق به.. ولا باشا، ولا حتى صعلوك.

هو الأستاذ والأفندم والباشا والصعلوك، وهو: القلب، صاحب السعادة الحزين.

مات برهان بخاري من زمان.

ما أسخف أن نحتفل بالأموات.. ما أسخف ألّا ننساهم.

أدعوكم للنسيان، أنا المسكون بموت: نجيب، إكرام، برهان، ناصر، وموت ذاك الوعد الذي كان عليه أن يموت

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

عمل للفنان السوري مصطفى يعقوب